جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: بن زيغم مسعودة

بعنوان:

دور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية

دراسة لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية غرداية

BNA – CPA – BDL

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....2017/05/17.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / مصيطفى عبد اللطيف.....(الدرجة العلمية– جامعة غاردية) رئيسا

أ / عمراني طلال.....أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية مشرفا

أ / بن ساحة علي.....(الدرجة العلمية– جامعة غرداية)

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: بن زيغم مسعودة

بعنوان:

دور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية

دراسة لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية غرداية

BNA – CPA – BDL

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....2017/05/17.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / مصيطفى عبد اللطيف.....(الدرجة العلمية– جامعة غاردية) رئيسا

أ / عمراني طلال.....أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية مشرفا

أ / بن ساحة علي.....(الدرجة العلمية– جامعة غرداية)

السنة الجامعية 2017/2016

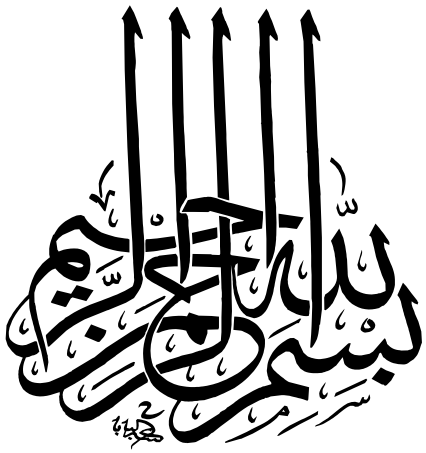

{يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة الآية 11)

شكر و تقدير

الحمد لله وكفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب أكيد

و بصدد إنجاز هذا العمل المتواضع

نحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم و ميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا, الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة و العزيمة على إتمام عملنا.

نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك و عظيم جلالك.

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر وبكل احترام وتقدير للأستاذ عمراني طلال على قبوله الإشراف على هذا العمل، فكان نعم المشرف بنصائحه، ودعمه، المتواصل لتوجيه هذه الدراسة.

وأشكر أساتذتي بجامعة غرداية و و بالأخص

الاستاذ بن ساحة علي

الدكتور بن سانية عبد الرحمن

لجنة المناقشة على قبول المناقشة من أجلا لتصحيح و التصويب ،و إعادة التوجيه لإثراء هذا العمل

وفي الأخير أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير* والدي العزيز*

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض *والدتي الحبيبة*

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي *إخوتي*

إلى أولاد أختي صالح* تقي الدين * تاج الدين*

الى زوجة أخي و أولادهم *أنفال * عمر يزيد *

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى

الذين أحببتهم وأحبوني* أصدقائي*

وإلى عائلتي الثانية طاهري

إلى عمي علي و فريدة

*كوثر *عماد* *رجاء * إسراء * رحيل *

*و إلى الروح التي سكنت روحي *

الطالبة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور سياسة الاقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية –دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية بغرداية، من خلال معالجة الاشكالية : كيف تساهم سياسة الإقراض في توجيه البنوك التجارية لاتخاذ قرار منح التمويل وتدنية التعثر المصرفي؟، ومن أجل الوصول إلى الهدف، حاولنا إبراز المفاهيم والمنطلقات الأساسية لسياسة الاقراض بحيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد استعراض وعرض المفاهيم النظرية لسياسة الاقراض، طبقت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية BNA-BDL-CPA بغرداية، كعينة اقتصادية بالجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة أعدت لهذا الغرض، تم تجميع وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وقد خلصت الدّراسة إلى أنَّ البنوك التجارية تعتمد على سياسة الإقراض في ترشيد قرار منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: سياسة الاقراض، تمويل، بنوك التجارية.

Abstract:

The aim of this research to determine the role of the lending policy in the rationalization of funding in the commercial banks - a case study of a group of commercial banks in Ghardaia, by addressing the problem: how contribute the policy of lending in the commercial banks to take the decision to grant funding and minimize the faltering banking?, and Bulk Access to objective, we tried to highlight the concepts and fundamental premise of the lending policy, so that the adoption of analytical descriptive approach.

And after the review and presentation of theoretical concepts and policy lending, applied study on a group of commercial banks BNA-BDL-CPA in Ghardaia, sampled in Algeria, and to achieve the economic objectives of the study was the distribution of the resolution prepared for this purpose, the compilation and analysis of data using SPSS program, the study concluded that commercial banks rely on a policy of lending in the rationalization of the decision to grant credit.

Keywords: lending policy, funding, commercial banks.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

الملخص

قائمة المحتويات

مقدمة..... i

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 5

تمهيد 6

المبحث الأول: الأدبيات المفاهيمية النظرية 7

المطلب الأول: عموميات حول السياسة الاقراضية..... 7

المطلب الثاني: الإطار النظري للتمويل البنكي وخطر التعثر المالي 13

المطلب الثالث: أهمية السياسة الاقراضية ودورها في ترشيد التمويل البنكي و أثرها على الديون المتعثرة.....23

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 25

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية.....25

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية 28

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....31

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية 34

تمهيد: 35

المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة 36

المطلب الأول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة 36

المطلب الثاني: الطريقة ومتغيرات الدراسة 40

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....42

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها 44
المطلب الأول : المعلومات الشخصية لأفراد العينة 45
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.....50
خلاصة 65
الخاتمة 66
قائمة المراجع والمصادر 69
المراجع باللغة العربية 70
فهرس المحتويات 73
الملاحق 77

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 : يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدراسة 41
الجدول رقم 2 : نتائج ثبات وصدق محاور الدراسة 44
الجدول رقم 3 : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى) 45
الجدول رقم 4 : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر 46
الجدول رقم 5 : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.....47
الجدول رقم 6 : يوضح توزيع العينة حسب متغير الإطار الوظيفي.....48
الجدول رقم 7 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة 48
الجدول رقم 8 : تحديد عدد المحاور المختارة.....50
الجدول رقم 9 : معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الأول 53
الجدول رقم 10 :: تحديد عدد المحاور المختارة.....55
الجدول رقم 11 : معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الثاني 57
الجدول رقم 12 : تحديد عدد المحاور المختارة.....60
الجدول رقم 13 : معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الثالث.....63

قائمة الإشكال :

الشكل رقم 4:: يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدّراسة 41
الشكل رقم 5: تمثيل القطاعي للأفراد العينة حسب متغير الجنس..... 45
الشكل رقم 6:: التمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير العمر 46
الشكل رقم 7:: التمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي 47
الشكل رقم 8:: يوضح تمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير الايطار الوظيفي 48
الشكل رقم 9: التوزيع القطاعي لأفراد العينة حسب متغير الخبرة 49
الشكل رقم 10:: منحنى المتغيرات أسئلة المحور الأول..... 51
الشكل رقم 11: منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الأول..... 52
الشكل رقم 12: يوضح منحنى متغيرات أسئلة المحور الثاني 56
الشكل رقم 13: منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الثاني 56
الشكل رقم 14:: منحنى متغيرات أسئلة المحور الثالث 61
الشكل رقم 15: منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الثالث..... 62

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 1: الاستبيان في صورته النهائية 78
الملحق رقم: 2:أساتذة تحكيم الاستبيان.....80
الملحق رقم: 3: جدول إجابات أفراد العينة.....81

قـائمة الرموز و الاختصارات

الاختصار/ الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationaled'Algérie
CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaired' Algérie
BDL	بنك التنمية المحلية	Banque de Dévelippement Local

مقدمة

توطئة

تعد البنوك التجارية محور اهتمام الاقتصاديات المعاصرة لما لها من تأثير متشابك الأبعاد يتوقف عليه نمو الاقتصاد وارتقاءه، كما أنها تعتبر حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين وبفعل تشعب وتوسع أنشطتها ،تساهم المصارف بتوفير التمويل المصرفي فهو يشكل النصيب الأعظم من إيراداتها ويعد النشاط الرئيسي للبنوك، كما أن العمليات الائتمانية تعتبر المحور الرئيسي لهذا التمويل، لذلك يعتبر قرار التمويل من القرارات الأساسية والمحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال تحديدها حجم القروض وأنواعها والمجالات التي يمكن إقراضها بما يتناسب مع موارد البنك وحجم المخاطر التي يمكن أن يتحملها، وكل تلك القرارات لا تنشأ من فراغ وإنما تحدد وفق أسس وقواعد منظمة ومحكمة لإطار العمل الائتماني، تهدف للرقابة على القروض وتحقق الربحية وتخفيض المخاطرة إلى أقصى حد ممكن، فسياسة الإقراض تحقق لباحث الائتمان عدة سمات أهمها ،وضوح الرؤية المستقيمة للعمل المصرفي والمرونة في التصرف وتقييم مصادر المخاطر المحيطة بالتمويل الممنوح.

رغم الدراسات الائتمانية والتحليل الائتماني للقروض فإن المخاطرة تلازم الائتمان وتؤثر على المصارف و ربحيتها ويعود ذلك إلى حالات تتعثر فيها القروض ولا تكون بالضرورة سببها العميل ،لعدم قدرته على السداد بل يكون نتيجة لقصور إدارة الائتمان في تطبيق سياسات البنك التمويلية، واعتمادها على قرارات غير رشيدة تقود في النهاية إلى تعثر المصرف، لذلك يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على المصارف التجارية ،من خلال سياستها الاقراضية من أجل التحقق من سلامة استخدام الأموال المتاحة له والتحكم في حجم الائتمان الممنوح حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

ونظرا للتأثير المباشر للسياسة الاقراضية على قرار منح الائتمان، فقد اهتمت المصارف بوضع عناصر تحدد لمانح الائتمان ضوابط يلتزم بها عند قيامه بالعملية الائتمانية يوجه بها الائتمان، بالإضافة إلى ذلك تدعم البنوك سياستها الاقراضية بقواعد يستنار بها عند منح الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتقييم المخاطرة المحيطة به .

1. الإشكالية:

يعد موضوع سياسة الاقراض من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام البنوك التجارية لمساهمتها في توجيه أهم نشاطاتها، و بناءا على ما سبق يمكن أن تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

- **إلى أي مدى تؤثر سياسة الإقراض على لاتخاذ القرار التمويلي ومن ثم الحد من التعثر المصرفي؟.**

وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى اعتماد البنك على عناصر سياسة الإقراض عند دراسة ملف منح الائتمان؟
- هل لسياسة الإقراض دور في اتخاذ قرار منح التمويل ؟
- ما هو أثر عدم الالتزام بضوابط وإجراءات منح الائتمان ؟

2. فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- يولي البنك أهمية كبيرة لعناصر سياسة الإقراض عند دراسته ملف منح الائتمان.
- لعناصر سياسة الإقراض دور مهم في الاختيار بين ملفات طالبي القرض لدى البنوك محل الدراسة.
- من آثار عدم التزام البنوك بإجراءات منح الائتمان زيادة الديون المتعثرة.

4- متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: سياسة الإقراض.
- المتغير التابع: قرار منح التمويل وتحليل أسباب التعثر.

5- مبررات اختيار الموضوع:

- التعرف على المشاكل التي تنجم عن سياسة إقراض غير رشيدة في البنوك التجارية.
- الرغبة الشخصية في التعرف على كيفية إتمام بعض الأعمال المصرفية على أرض الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية.
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالأعمال المصرفية وهو مبرر ذاتي.
- علاقة الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمكتبة.

6- أهداف الدراسة:

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها كما يلي:

- التعرف على مدى التزام البنوك التجارية محل الدراسة بسياسة الإقراض.
- مدى تأثير سياسة الإقراض على قرار منح التمويل دون الوقوع في التعثر المالي.

- دراسة المعايير والقواعد التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض.
- الوصول إلى توصيات مختلفة لتفعيل الدراسة.

7- أهمية الدراسة:

في كونها تلقي الضوء على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، لاسيما أن الائتمان الممنوح للعملاء يعتبر أخطر العمليات المصرفية التي يحقق من خلالها البنك عوائد ضخمة مقابل المخاطر الناجمة عن منح القروض، لذا من الضروري التطرق إلى أهم العوامل التي تجعل البنك يفرض الشروط الواجب توفرها في العملاء عند منح الائتمان لهم.

8- حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف، تم رسم حدود لهذه الدراسة يأتي ذكرها كما يلي:

- الحدود المكانية: لقد اخترنا مجموعة من البنوك التجارية BNA-BDL-CPA من أجل القيام بالدراسة الميدانية.

-الحدود الموضوعية: في هذه الدراسة تم التركيز على سياسة الاقراض وقرار منح التمويل.

- الحدود الزمانية: لقد تحدد المجال الزمني لبحثنا في شهري مارس و أفريل 2017.

9- منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة لجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية من أجل الإلمام بجوانب موضوع البحث، أما في جانب الدراسة الميدانية فقد تم استخدام المنهج التجريبي في الدراسة (الطريقة المستخدمة هنا هي طريقة التحليل التقابلي المعمم –Analyse des correspondances multiples) وذلك بإعداد استبيان لمجموعة من البنوك التجارية لولاية غرداية بغية معرفة سياسات إقراضها والإجراءات التي تقوم بها لمنح الائتمان.

10- مرجعية الدراسة:

تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها من كتب، مذكرات، مجلات، ملتقيات علمية.

11- صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، حيث لم يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

- عدم رغبة بعض الموظفين وتماطلهم في الإجابة على استمارة الاستبيان.
- عدم كفاءة الموظفين وعدم درايتهم بالموضوع.
- قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، (خاصة تلك المتعلقة بالتعثر المالي).
- ضيق الوقت وضياعه خاصة عند توزيع الاستبيان.

12- هيكل الدراسة:

من المعلوم أنه لنجاح أي عمل لابد من وضع خطة واضحة تسمح بتنظيم هذا العمل، وفي موضوعنا قمنا بتنظيم خطة للتوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة فقسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول الذي سوف نستعرض فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية وينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول ماهية سياسة الإقراض وأهم مكوناتها، والمطلب الثاني مفهوم التمويل البنكي ومعايير منحه وأهم المخاطر التي تواجهه، والمطلب الثالث أهمية السياسة الاقراضية ودورها في ترشيد التمويل البنكي وأثرها على الديون المتعثرة، أما المبحث الثاني فهو يشتمل على الأدبيات التطبيقية وينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن الدراسات السابقة الوطنية والمطلب الثاني الدراسات السابقة العربية والأجنبية ثم بعد ذلك تطرقنا في المطلب الثالث إلى مقارنة تلك الدراسات مع الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تمحور حول الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين، المطلب الأول تقديم عام للبنوك محل الدراسة والمطلب الثاني الطريقة ومتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني تمحور حول المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال مطلبين، المطلب الأول تحليل المعلومات الشخصية لأفراد العينة والمطلب الثاني تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

إن عملية منح الائتمان عملية ضرورية تقوم على أساسها جميع العلاقات التجارية، لذلك يتطلب على إدارة الائتمان إتباع ممارسات سليمة تتمثل في مجموعة من الإجراءات والمعايير تجنب البنك الوقوع في خطر عدم السداد، فتؤثر على سلامة مركزه المالي وعلى استمرارية نشاطه، وعليه لابد على كل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة المرشد الذي تعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، فهذه السياسة تضمن سلامة الأموال المستثمرة، وهي تختلف من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه.

ومن أجل الإلمام بكافة جوانب سياسة الإقراض وكذا دورها في الحد من خطر التعثر المالي الذي يمكن أن تصادفه البنوك التجارية في أداء نشاطها، سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأدبيات المفاهيمية والنظرية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول: الأدبيات المفاهيمية النظرية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الأساسي لعمليات منح الائتمان في البنوك التجارية، تتحدد كفاءتها وفعاليتها باتخاذ القرار الائتماني الذي يهدف لتحقيق أعلى قدر من الأرباح في ظل مخاطرة منخفضة والإحاطة الكاملة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منحه للائتمان وتحديد مصادرها، إن إدارة الائتمان تسعى لتحقيق غايات وتعتمد في ذلك على سياستها التي انتهجتها ووضعت لها محددات وعوامل تتأثر بها وتؤثر عليها. ومن خلال هذا المنطلق سنقوم بدراسة سياسة الإقراض والتعثر المالي ودور هذه السياسة في تجنب المخاطر الناتجة عن عمليات الإقراض.

المطلب الأول: عموميات حول السياسة الاقراضية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها وأهم العوامل المؤثرة فيها :

الفرع الأول: مفهوم سياسة الاقراض وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة الاقراضية

يقصد بالسياسة الاقراضية، "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم القروض الممنوحة، مواصفاتها، ضوابط منحها، متابعتها وتحصيلها، وبناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض."[1]

كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها :"عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة، بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف طالما أنه داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم"[2].

وبالتالي فسياسة الإقراض: هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم عملية منح الائتمان، حيث يقوم كل بنك بوضع أسس وقواعد توضح القطاعات والأنشطة التي يوجه إليها البنك القروض، والأغراض التي تمنح من أجلها وتحديد آجالها والضمانات التي يقبلها، وكيفية متابعتها.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها** ،الدار الجامعية ،مصر،2000،ص118.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف (السياسات المصرفية –تحليل القوائم المالية –الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)**، الدار الجامعية ،مصر ،2008 ،ص 249.

ثانيا: أهداف السياسة الاقراضية

تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها : [3]

- سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض

تتكون سياسة الإقراض من العناصر التالية:

1. مستويات اتخاذ القرار: توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، وهناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يمكن أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع.[4]

2. تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية: التي تشملها خدمات فروع ووحدات المصرف، حيث يتوقف ذلك على عدد من العوامل التي تلعب دورًا في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه إذ يتغير هذا النطاق وفقًا لها، لكونها ذات ارتباط وثيق بتحديد نطاقه، إذ يفترض بالسياسة الائتمانية أن تعكس هذه التغيرات من خلال أخذها بالاعتبار فور حدوثها بصورة يتم بها تجاوز التأثيرات السلبية لهذا التغير، بحيث يتم تحديد ذلك بالاعتماد على مدى انتشار وتوسع المصرف[5].

3. حجم الأموال المتاحة للإقراض: وهي أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل في الودائع والقروض ورأس المال، فهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا لارتفاع و انخفاض في حجم تلك الموارد، وهذا متوقف على مدى استقرار الودائع.[6]

---

[3] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودت، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص209.

[4] نفس المرجع السابق، ص 210.

[5] جاسر محمد سعيد الخليل ،**أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص فلسطين** ،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين،2004،ص 45 .

[6] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل لاتخاذ القرار)**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص215.

4. تشكيلة القروض: تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض الجائز منحها والتي يجب الابتعاد عنها وكذلك تلك الممنوعة منعا مطلقا إقراضها، حيث إن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد.[7]

5. تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني فانه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، والفرق بينهما يسمى "الهامش" وعادة تختلف نسب الهامش على الضمانات المختلفة من بنك لآخر وذلك على ضوء القواعد الاسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف تلك الضمانات من سهولة التعريف، وثبات القيمة السوقية، ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل.[8]

6. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: كما قد ينص القانون على الحدود العليا المعطاة للعميل، أيضاً قد تنص السياسات المنظمة للائتمان على مثل هذه الحدود، لذا فإنه يجب أن تشمل سياسات الإقراض على الطريقة التي يتم بها معالجة طلبات العملاء الذين تجاوزوا تلك الحدود الائتمانية، وقد يتم ذلك عن طريق المواجهة الصريحة مع العميل أو بالعمل على تدبير جهات أخرى (بنوك أو منشآت مالية أخرى) تمده باحتياجاته المالية.[9]

7. إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان : يجب على البنك تحديد إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان، و يستحسن تدوينها في كتيب معد لهذا الغرض، وهو الوضع السائد في البنوك الكبيرة حيث تدون هذه المسائل في كتيب يطلق عليه "دليل الحصول على الائتمان"، وذلك لتسهيل عملية تنفيذ سياسة الإقراض.[10]

8. تحديد استحقاق القرض: يحدد البنك الآجال المختلفة عند منحه القروض من خلال وضع إطار استحقاق لهذه القروض، والتي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات، مع مراعاة أنه كلما زاد أجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده.[11]

---

[7] بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، ***سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر*** ،**الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع التحديات–** ، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 115.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص123.

[9] صديق توفيق نصار، **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 63.

[10] أحلام بوعبدلي ، **سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها** ،الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن،2015 ،،ص82.

[11] دريد كامل آل شبيب ،**إدارة العمليات المصرفية** ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة، عمان ،سنة 2015،ص 193.

9. تحديد مستندات القرض: تقوم سياسة الإقراض لأي بنك بتحديد المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات تختلف قليلا من بنك لآخر، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه، بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسة والشركات، وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات، بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل، مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.
- وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان من العميل، ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو نسخ عنها.[12]

10. شروط الإقراض: ينبغي أن تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، كذلك على الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القروض للزبون الواحد، سواء كان هذا الزبون مؤسسة خاصة أو أفراد وذلك بهدف تقليل المخاطر.[13]

11. متابعة القروض: تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعته، تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، والحالات وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة الأعلى.[14]

الفرع الثالث: محددات سياسة الإقراض

تتمثل العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الإقراض فيما يلي:

1. رأس مال المصرف: هناك علاقة بين رأس المال الممتلك من جهة وحجم القروض الممنوحة للشخص الواحد من جهة أخرى، حيث أن هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف وبين رأس المال الممتلك.[15]

2. مقدرة وخبرة القائمين على الإقراض: إن خبرة موظفي البنك مهمة في تأسيس سياسة البنك الاقراضية فبعض مسؤولي الإقراض يمكن أن تكون لديهم خبرة جيدة في مجال القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية وقد نجد في بنك آخر أن خبرات العاملين في إدارة الائتمان قاصرة على إقراض المستهلكين، وتفتقد الخبرة في مجال إقراض

[12] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودت، مرجع سابق ذكره ، ص 211.
[13] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ذكره ، ص 217.
[14] أحمد بوشنافة، روشام بن زيان، مرجع سابق ،ص 116.
[15] رضا صاحب أبوحمد آل علي، مرجع سابق ذكره ، ص223.

منظمات الأعمال، ولا شك أن كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على سياسة الإقراض داخل كل بنك من هذه البنوك، لهذا يحاول البنك أن يكون لديه موظفين ذوي خبرة في كل مجالات القروض التي يعمل فيها، أو يقوم بتكوينهم في تلك المجالات إن لم يكن لهم الخبرة الكافية.[16]

3. حجم الودائع واستقرارها: يؤثر استقرار الودائع لدى المصرف على سياسة البنك الاقراضية، "ويقصد بالودائع المستقرة التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة"، ولذلك فالودائع المتذبذبة ستحد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة اقراضية متساهلة لأن هذه الودائع هي أموال الغير وله الحق في سحبها متى ما يشاء.[17]

4. سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية: تؤثر سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية في سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك كماً ونوعا من خلال أدوات السياسة النقدية، التي يمكن أن تؤثر على نوعية القروض الممنوحة من طرف البنك وتوجيه القروض إلى قطاعات معينة على حساب أخرى وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية العامة للدولة وسياستها التنموية.[18]

5. المحيط الاقتصادي للمؤسسة: إن دراسة الأوضاع الاقتصادية للدولة التي تمارس فيها المؤسسة (طالبة القرض) نشاطها، يعتبر للمؤسسة مطلباً أساسياً لسياسة الإقراض، وذلك لما لهذه الأوضاع من تأثير مباشر أو غير مباشر على المؤسسة، وإلمامها الدقيق لبعض المعطيات للبلد و تغيراتها[19].

6. الربحية: تعد الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة اقراضية، باعتبار المصرف إحدى المنشآت الهادفة إلى تحقيق الربح، إذن فالمصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة اقراضية مرنة أو متساهلة وبالعكس فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر، فانه يعتمد إتباع سياسة اقراضية متشددة.

---

[16] أحلام بوعبدلي،مرجع سابق ذكره ،ص86.

[17] مراد سالم، **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان دراسة تطبيقية على مصارف التجارية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص63.

[18] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، مذكرة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ، 2014،ص 44.

[19] سليمان ناصر ، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،ص77.

7. احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل: تعتبر السيولة من الأمور التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة كأذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية، وإذا ما احتفظ البنك بالأموال في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.[20]

8. المنافسة بين البنوك: من المعروف أن المنافسة الموجودة في السوق المصرفي والمالي تؤثر على السياسة الاقراضية التي تتبناها البنوك، فكلما انخفضت حدة المنافسة بين هذه البنوك كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء وكلما مالت إلى التشدد في منح القروض والعكس، إذا اشتدت حدة المنافسة بين البنوك ففي هذه الحالة نجد أن هذه الأخيرة تسعى بشتى الطرق والوسائل لتدعيم مركزها الإستراتيجي والتنافسي في السوق.[21]

9. حجم الأموال والموارد المطلوبة لتشغيل البنوك: تتحدد حجم الموارد المتاحة للإقراض وفقا لحجم الأصول الثابتة، والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل، والتي تشمل المباني والأثاث والأصول الأخرى. إذ أن البنك عليه أن ينتقص تلك النسبة ويتجنبها، لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه، فكلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الإقراض المتاح.[22]

الفرع الرابع: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض

إن الوظيفة الأساسية لمجلس إدارة البنك تحقيق أهداف البنك، ولضمان نجاح سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله تتمثل في:

1. السيولة: سيولة الأصول تعني القدرة على تحويلها إلى نقدية بأقصى سرعة، وبأقل خسارة، والسيولة البنكية تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواجهة طلبات سحب المودعين لودائعهم أو مقابلة طلبات الائتمان المختلفة والسيولة.[23]

---

[20] قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد منح القروض في البنوك التجارية** ،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة2، 2014 ،ص 28 .

[21] نفس المرجع ، ص29.

[22] أحلام بوعبدلي،مرجع سابق ذكره ،ص87.

[23] خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية ،غزة،2005،ص71.

2. الربحية: تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، فإذا حققت إدارة البنك أرباحا أكثر فان ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، ولا يجب أن ننسى بأن الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أرباح، يعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه.[24]

3. الأمان أو الضمان: إن أساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد، ومن الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة، الإختلاس،...إلخ). ولأن رأسمال البنك يتسم بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار.[25]

المطلب الثاني: الإطار النظري للتمويل البنكي وخطر التعثر المالي

إن مشكلة التعثر المالي ليست بجديدة على النشاط المصرفي، فهي مرتبطة بعملية منح التسهيلات الائتمانية (أي زيادة التمويل البنكي)، وتوضح الدراسات المالية أن هناك علاقة طردية بين المخاطر والعائد فكلما زادت المخاطر زاد العائد، وتنطبق هذه العلاقة الطردية على البنوك خاصة أن الجهاز المصرفي يمثل عاملا مشتركا لكافة الأنشطة الاقتصادية تأسيسا وإسهاما وتمويلا ومن ثم فإن المخاطر يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للعمل المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي ومعايير منحه

أولا: مفهوم التمويل البنكي أو منح الائتمان

يعرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف. ويكون الائتمان المصرفي إما على شكل مبلغ محدد من المال يتفق عليه، أو يضعه المصرف تحت تصرف العميل مقابل تعهده برد هذا المبلغ مع كل مستحقاته، أو يكون على شكل تعهد يصدر من المصرف

[24] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة،مرجع سابق ذكره ، ص198.

[25] منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ذكره ، ص12.

بناءا على طلب العميل لصالح طرف (المستفيد) لأجل غرض معين ومحدد، ولأجل معلوم كما هو الحال في خطاب الضمان.[26]

ثانيا: معايير منح الائتمان

هناك عدة معايير لنماذج منح الائتمان يعتمد عليها البنك في منح القروض لتجنب الوقوع في الخطأ ويمكن ذكرها كالتالي:

1. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب (5C's):

وفيما يأتي توضيح لمعايير أو عناصر هذا النموذج:

- ✓ **الشخصية (Character)**: و يعني و تشير إلى استقامة الزبون و مدى الثقة به ،كما ينبغي على المحلل المالي إن يقوم بتقييم سلامة المركز المالي للزبون و رغبته في السداد و بالتالي يجب توفر العناصر الأخلاقية فيه.
- ✓ **القدرة (Capacity)**: تعني قدرة الزون على الاستدانة من المصرف و تختلف من عميل لأخر وكذلك علة مقدرة الفرد و اهليته للاستدانة. .
- ✓ **رأس المال (Capital)**: وهو يشير إلى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي و المكانة السوقية له ، تعتبر رأس المال الدعامة الأساسية للتخفيف من الخسائر و يعف حالة وصوله للإفلاس.
- ✓ **الضمان (Collateral)**: يعتبر الضمان المصدر الثانوي للمقترض في التسديد أو في حالة الفشل في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها و تحويلها لسيولة عند تقصير المقترض.[27]
- ✓ **الظروف المحيطة (Conditions)**: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي تكون غير مواتية ولا يسال عنها في هذه الحالة، فالظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من الغير منطقي التوسع في الائتمان لذلك يجب التنبؤ بها مسبقا خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.[28]

---

[26] عواطف محسن، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008 ، ص97.

[27] صادق راشد الشمري ،**إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية** ،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2009،ص67.

[28] عبد الغفار حنفي ،مرجع سابق ذكره ، 266.

2. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب (5P's)

وتعني بأن هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ جميعها بالحرف P باللغة الإنجليزية وهي:[29]

- ✓ **نوع العميل (People)**:يتعلق الأمر بشخصية العميل وحالته الاجتماعية وأخلاقياته من حيث استقامته.
- ✓ **القدرة على السداد (Payment)**:يحدد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق
- ✓ **الغرض من الائتمان (Purpose)**: و تشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير من خلالها تتوصل إدارة إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف.
- ✓ **الحماية (Protection)**: إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل و ذلك بتقييم الضمانات و الكفالات التي سيقدمها العميل .
- ✓ **النظرة المستقبلية (Perspective)**: إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحبط بالائتمان الممنوح للعميل و مستقبل ذلك الائتمان ،أي استكشاف كالظروف البيئية و المستقبلية ، المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

3. نموذج الائتمان المعروف ب PRISM

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي:[30]

- ✓ **التصور (Perspective)**: ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه، بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم.
- ✓ **القدرة على السداد (Repayment)**: ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته.

[29] أحلام بوعبدلي، مرجع سابق ذكره ،ص92.

[30] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان و التحليل الائتماني** ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2002،ص155.

✓ **الغاية من الائتمان (Intention or Purpose)**: ويقصد به تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الائتمان.

✓ **الضمانات (Safeguards)**: ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

✓ **الإدارة (Management)**: وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل ويشتمل على:

- **العمليات:** حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وكذا أسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته؛
- **الإدارة:** حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.

الفرع الثاني: المخاطر الائتمانية

إن طبيعة العمل المصرفي تحمل مجموعة من المخاطر، بحيث يجب على أي سياسة مصرفية وعلى وجه الخصوص السياسة الاقراضية أن تأخذ عند صياغتها طبيعة هذه المخاطر وأن يتم وضع السياسة على ضوء تقييمها واتخاذ الإجراءات على أساسها، ومن أهم هذه المخاطر التي تواجهها المصارف نجد المخاطر الائتمانية[31].

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية

من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف نجد المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها:

✓ **التعريف الأول**: عدم إمكانية استرداد قيمة القرض وفوائده كليا أو جزئيا أو على الأقل التأخر في الاسترداد وفي هذا السياق فقد عرف خطر القرض على أنه الفشل في استرداد الأموال الممنوحة كقروض.[32]

[31] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**،مذكرة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 41.

[32] مزياني نور الدين و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك،**مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، بجامعة 20 أوت1955، سكيكدة ،ص3.

✓ **التعريف الثاني:** وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، والتي تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، وتُعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان.[33]

نستنتج من التعريف السابق أن مخاطر الائتمان من أهم المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف وهي احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وفوائده وفقا للشروط المتفق عليها عند منحه الائتمان.

ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية

تعددت صور المخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

1. **المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه:** وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج بوحدات هذا القطاع.
2. **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.
3. **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
4. **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطاءها هي وليس فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك بذاته. ونذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد،....الخ).[34]

[33] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية، غزة ،2007،ص73.

[34] حضراوي نعيمة،**إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة و التنمية الريفية** ،مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ،2009، ص5.

ثالثا: طرق قياس المخاطر الائتمانية وفق بازل 2

أعطت لجنة بازل للبنوك الحرية للاختيار بين طريقتين لحساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية:

1. الطريقة المعيارية:

تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، يساهم في التقليل من مخاطر التعثر وتعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة أكبر، حيث يقدم هذا الأخير مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين. [35]

2. طريقة التصنيف الداخلي:

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها، لتقييم جدارة المقترض سواء شركات أو حكومات أو بنوك، ولكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية.

توجد أربعة مكونات للمخاطر مستسقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي: [36]

- ✓ احتمالية تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع؛
- ✓ موعد استحقاق العملية.

وهناك طريقتان تندرجان ضمن طريقة التصنيف الداخلي وهما:

- ✓ **طريقة التصنيف الداخلي الأساسي:** تسمح للبنك باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة.
- ✓ **طريقة التصنيف الداخلي المتقدم:** موجهة للبنوك التي لها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة وتقدر بواسطتها جميع المخاطر الأربعة المشار لها في أنظمتها الداخلية.

[35] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل** ،مذكرة ماجستير ،جامعة سطيف 2 ،2013،ص 69.
[36] نفس المرجع ، ص75.

الفرع الثالث: مشكلة التعثر المالي

إن مشكلة التعثر المالي قد تواجه البنوك والمؤسسات خلال دورة حياتها، وقد اجتهد الباحثون بدراسة هذه الظاهرة والتعرف عليها وعلى أسبابها وطرق علاجها، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها في الوقت المناسب والتنبؤ بها قبل حدوثها.

ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى أهم الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة التعثر المالي، وذلك من خلال ضبط مفهوم هذا المصطلح الذي يتشابه مع الفشل المالي والإفلاس والإعسار والتعرف على أهم أنواعه، مراحله وأسبابه.

أولا: مفاهيم حول التعثر المالي

1. الفشل المالي: يشير الباحثون إلى أن الفشل المالي هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، التي تعني عدم قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة، وسدادها للغير بكامل قيمتها، حيث تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها.[37]

2. العسر المالي: العسر المالي يعبر عن الحالة التي لا تكون فيها السيولة النقدية المتوفرة لدى المؤسسة كافية لتسديد التزاماتها اتجاه الغير. ويظهر العسر المالي بشكلين، عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي:[38]

- ✓ العسر المالي الفني: ينشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، نتيجة لضعف ربحيتها. وبما أن إجمالي الأصول لديها يفوق إجمالي المطلوبات، فإنها تملك فرصة تجاوز هذه الأزمة دون الوصول إلى حالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع بعض موجوداتها لتغطية التزاماتها المستحقة والعاجلة.
- ✓ العسر المالي الحقيقي: تكون المؤسسة قريبة جدا من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها، بالإضافة إلى كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجوداتها يقل عن إجمالي التزاماتها.

3. الإفلاس: يعتبر خطر الإفلاس من أخطر ما يمكن أن تواجهه المؤسسة بسبب احتمال اختفائها كليا أو جزئيا من السوق، إذ يبدأ ظهوره عند فقدان المؤسسة لسيولتها، بحيث تظهر على أنها غير قادرة على تسديد التزاماتها نحو

---

[37] الخموسي أحمد الحليوي، أحمد الشريف أحمد ، **مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا** ،مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 15،جامعة سرت، ليبيا ، العدد الأول ،2015، ص 181.

[38] إنتصار سليماني، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة1 2016، ص3.

الدائنين فتلجأ إلى استخدام قروض جديدة لتغطية العجز في الخزينة، فإذا استمر هذا العجز فإن الاقتراض يصبح مصدر تمويل دائم للخزينة، وهكذا ستقع المؤسسة في حالة توقف نهائي عن الدفع، مما يضعها في إطار التصفية[39].

4. التعثر المالي: يختلف التعثر المالي عن المصطلحات السابقة على أنه المرحلة التي تسبقهم ويمكن تعريفه كالتالي:

✓ **التعريف الأول:** يقصد به مرحلة عدم التوازن التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تضعف من قدرته على تسديد التزاماته المستحقة من قبل البنك وكذلك فوائد هذه المستحقات في تواريخ استحقاقها المتفق عليها مع إدارة الائتمان.[40]

✓ **التعريف الثاني:** تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة لحالة من الاضطرابات المالية والتي يمكن أن تدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم القدرة على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد سنة أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.[41]

✓ **التعريف الثالث:** التعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة "غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.[42]

ثانيا: أنواع التعثر المالي

ونميز هنا بين نوعين رئيسيين هما:

1. الفشل الاقتصادي: فيشار إليه في الفكر الاقتصادي على أنه انخفاض الإيرادات وعدم كفايتها لتغطية التكاليف وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن كل من معدل العائد على الاستثمارات، ومعدل تكلفة الأموال المستثمرة على المدى الطويل، وكذلك عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات بالرغم من زيادة الأصول في مجموعها على الالتزامات في مجملها.[43]

---

[39] بهول نور الدين ،بن خديجة منصف، إدارة خطر الاستغلال من منظور التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية، **اليوم الدراسي حول : أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية** ، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2016. ص 8.

[40] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 241.

[41] قريشي خير الدين، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي، دراسة عينة من الشركات الجزائرية** ، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،ص 32.

[42] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة "الظاهرة....الأسباب ...العلاج "**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع ،مصر،1997، ص23.

[43] كمال يوسف الدويني، **إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي**، الطبعة الأولى، دار العربي، مصر، سنة غير متوفرة، ص 76.

2. **الفشل المالي:** في هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر والفشل على اعتبار أن التعثر حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه.[44]

ثالثا: مراحل التعثر المالي

إن التعثر المالي لا يحدث فجأة وإنما يمر بمراحل متعددة حتى يصل إلى الإفلاس، وفيمايلي مختلف هذه المراحل:

1. مرحلة ما قبل ظهور التعثر المالي

تعرف بمرحلة الحضانة أو النشوء، ما لا شك فيه هو أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل. وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.[45]

2. مرحلة التدفق النقدي المنخفض

يطلق عليها مرحلة الضعف المالي أو عجز النقدية، وتنشأ غالبا عندما تلاحظ إدارة المصرف حدوث عسر مالي مؤقت، والمتمثل في عدم قدرته على مقابلة التزاماته النقدية الفورية أو الجارية، على الرغم من امتلاكه لأصول مالية تزيد عن قيمة التزاماته تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في ميزانيته، إلى جانب أن المصرف يحقق معدل عائد مقبول من الربحية، وتكمن المشكلة في هذه المرحلة في الصعوبة التي يقابلها المصرف في تحويل الأصول المالية إلى نقد جاهز لتغطية الالتزامات والديون، وفي العادة يحتمل أن تستمر هذه المرحلة لعدة شهور.[46]

---

[44] حاكم محسن محمد، علي عبد الأمير فليفل، **استخدام دالة Z–score– للتنبؤ بإفلاس الشركات**، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية، جامعة بابل، العدد 16، 2015، ص 32.

[45] رامي حسن الغزالي، **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2015، ص 55.

[46]، محمد أليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014، ص76.

3. مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي)

تصل المنشأة إلى هذه المرحلة عند عدم قدرتها على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في السياسات المالية في المنشاة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات. ومعظم المنشآت التي تمر بهذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشف الخلل في الوقت المناسب واتخذ الإجراء المناسب، أما المنشآت التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإعسار الكلي.

4. مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المنشآت، حيث يصبح هذا الفشل محققا لأن كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية تكون قد باءت بالفشل مالياً.[47]

5. مرحلة تأكيد الإفلاس المالي

وهي المرحلة النهائية التي يتم خلالها إتخاذ الإجراءات القانونية الفعلية لحماية حقوق المقرضين وإعلان إفلاس الشركة وتصفيتها، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تؤكد وصول الشركة إلى مرحلة الفشل والإفلاس المالي منها: تدني الربحية وتدهورها لعدة فترات متتالية، واختلال هيكل رأس المال، وعدم القدرة على المنافسة، وتأخر إعداد الحسابات وضعف الإفصاح مما يؤثر على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة.[48]

رابعا: أسباب التعثر المالي

وتتمثل أهم هذه الأسباب فيمايلي:

1. **أسباب إدارية:** إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية:

[47] حسابو أحمد حسابو آدم، مرجع سابق ذكره، ص 219.

[48] سامي محمد أحمد غنيمي، **دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة المحاسبة و المراجعة، جامعة بنها، بدون سنة،ص 21.

- ✓ عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة؛
- ✓ عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص؛
- ✓ عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛
- ✓ حدوث تجميل في النتائج المالية.[49]

2. أسباب فنية: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة: توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تندفع في منح التسهيلات والقروض؛
- ✓ المنافسة بين المصارف والصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع: لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع، كما أن بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص لها في منح الائتمان.[50]

3. أسباب تسويقية : إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية، التي يمكن أن تكون سببا لتعثر الشركة وبالتالي فشلها، وقد تظهر اختلالات تسويقية نذكر منها:

- ✓ المنافسة الشديدة وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسين؛
- ✓ عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة؛
- ✓ ارتفاع تكاليف السوق.[51]

المطلب الثالث: أهمية السياسة الاقراضية ودورها في ترشيد التمويل البنكي

تكمن أهمية السياسة الاقراضية في الدور الهام الذي تلعبه في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر (مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة،...إلخ)، كونها توجه وترشد المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية وتأكيدها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروسة بما فيها خطر التعثر المالي،

[49] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 55.

[50] نفس المرجع ، ص 56.

[51] سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2015، ص 44.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام. كما أن مستوى فعالية وأداء السياسة الاقراضية ودورها في تجنب المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ترتبط بـ:[52]

- ✓ كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر، وخلق الحافز والدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم والملائم بحيث يتم مراعاة أخذ مخاطر السوق مثل: مخاطر النقد الأجنبي، ومخاطر أسعار السلع، وأسعار الفائدة، ومخاطر الملكية بعين الاعتبار؛
- ✓ أهلية أعضاء مجلس الإدارة و كبار المسئولين والمديرين التنفيذيين وإمكانياتهم المهنية؛
- ✓ نوعية النظم الإدارية ومستوى الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي؛
- ✓ وضوح وشفافية الهيكل الإداري والصلاحيات، وآلية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة؛
- ✓ مستوى أداء السلطات الرقابية؛
- ✓ وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف ماليا وإداريا؛
- ✓ وضع السياسات والضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات وكبار المساهمين والمدراء التنفيذيين في المصرف؛
- ✓ تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات المحاسبية والتنظيمية وآلية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي وآلية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركز المخاطر.
- ✓ ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات وآليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسؤوليات بما يتيح المسائلة عن الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

[52] جاسر محمد سعيد الخليل، مرجع سابق ذكره، 53.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب، فخصصنا المطلب الأول للدراسات السابقة الوطنية، والمطلب الثاني للدراسات السابقة العربية والأجنبية، أما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية

حسب ما تم الإطلاع عليه كانت أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع كما يلي:

الفرع الأول : دراسة محمد أليفي

دراسة بعنوان "**أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الأساليب العلاجية والوقائية في إدارة مشكلة التعثر المصرفي على مستوى النظام المصرفي الجزائري ؟**

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل واقع الصناعة المصرفية ضمن البيئة المصرفية المعاصرة لاستنباط مختلف المخاطر المصرفية التي يمكن أن تؤدي إلى بروز مشكلة التعثر المصرفي وبالتالي التأثير على درجة أمان المصارف.

- التطرق إلى التحديد الدقيق لمفهوم مشكلة التعثر المصرفي ومختلف الطرق المستخدمة للتنبؤ به، والتطرق لمسار الإصلاحات المصرفية في الجزائر ابتداء من قانون النقد والقرض 90-10، وإبراز أسباب التعثر على مستوى النظام المصرفي.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

- تركزت جهود المحللين الماليين على إيجاد أفضل الطرق للتنبؤ بالتعثر المصرفي خاصة في مراحله المبكرة حتى تمنع تفاقم هذه المشكلة وقد أثبتت مختلف الدراسات أنه يفضل استعمال التحليل المالي بعدة نسب مالية لبناء نموذج يجمع أفضل النسب المالية ذات القدرة العالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف، وقد أفاد من خلال وضع نظم الإنذار المبكر لحدوث الأزمات.

– تتم إدارة مشكلة التعثر المصرفي بناءا على تجارب الدول وتوصيات لجنة بازل على نوعين من الأساليب متكاملة الأدوار: الأسلوب الوقائي والأسلوب العلاجي.

– يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات المصرفية والنقدية الجزائرية الذي استطاع وضع إطار واضح لتسيير المصارف الجزائرية.

– سمحت دراسة مشكلة التعثر على مستوى النظام المصرفي الجزائري إلى التوصل بأنها تقتصر فقط على المصارف الخاصة الجزائرية، التي تكمن أهم أسبابها في سوء الإدارة المسيرة للعمل المصرفي، كما تعتمد أسلوب إدارة مشكل التعثر بالاعتماد على الرقابة المصرفية المستوحاة من مقررات بازل.

الفرع الثاني : دراسة انتصار سليماني

عنوان الدراسة : "التنبؤ بالتعثر في المؤسسات الاقتصادية – تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية"، مذكرة دكتوراه، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، 2016.

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **لماذا تتعرض بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتعثر المالي؟ وهل نستطيع بناء إشارات منبئة تمكنها من اتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب؟**

تهدف الدراسة إلى :

بناء نموذجين يتضمنان مجموعة من النسب المالية التي تمكن من تصنيف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى مؤسسات ناجحة وأخرى متعثرة، وتسليط الضوء على أهم المواضيع التي تدور في الساحة العالمية، نظرا لحداثتها وخطورتها وإبراز أسباب التعثر المالي والكيفية العلاجية وأهمية التنبؤ به.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

– إن اعتماد الطرق التقليدية في التقييم غير مجدية والمبنية أساسا على النسب المالية، إضافة إلى صعوبة مقارنتها مع بعضها خاصة في المؤسسات الكبيرة تتطلب بذل الكثير من الجهد للحصول على النتيجة قد لا تؤدي بالضرورة إلى التنبؤ الصحيح ويتم الاعتماد على أفضل النسب المالية لبناء النماذج التمييزية، وذلك من خلال اختيار أفضلها بين مجموعة من النسب المالية المعروفة باستخدامها من طرف الباحثين الذين اثبتوا أنها الأفضل لقدرتها على ترجمة الوضعية المالية للمنشأة ولبناء أفضل النماذج يجب اعتماد اقل عدد من المتغيرات.

– من خلال نتائج اختبار وتقييم الدراسة التطبيقية، يمكن القول أنه تم بناء نموذج تمييزي بنجاح، حيث يسمح بالكشف المبكر عن التعثر المالي قبل حدوثه بسنة وبلغت دقة النموذج المقترح 96.1% وهي نسبة جيدة وتم الحصول على نموذج لوجيستي يسمح بالتنبؤ بتعثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدقة وصلت إلى 50%.

– من خلال المقارنة بين نتائج تصنيف النموذج التمييزي والنموذج اللوجيستي، تم الاستنتاج أن هذا الأخير يملك قدرة أقل في التمييز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة، وذلك بالمقارنة مع نتائج تصنيف النموذج التمييزي لفيشر ويمكن القول أنه أكثر توافقا مع البيئة الجزائرية.

الفرع الثالث: دراسة وليد حمدي باشا

عنوان الدراسة: "دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2014.

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي المتغيرات التي حددت السياسة الائتمانية لبنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثرها على كفاءة أدائه ودورها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الجديدة للفترة 2000–2010 ؟**

هدفت الدراسة إلى:

استعراض السياسة الزراعية والسياسة الائتمانية ودراسة العلاقة بين السياسة التمويلية والسياسة الائتمانية المتبعة في القطاع الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، واستجلاء أهم محددات ومعوقات كفاءة السياسة الائتمانية المتبعة في القطاع الزراعي.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

– السياسة الائتمانية الزراعية عبارة عن آلية لإحداث التنمية الزراعية وتعتبر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة المحور المالي والمتعامل المركزي لتنمية القطاع الفلاحي، ويرسم السياسة الزراعية بما يخدم أهدافها وغايتها التنموية.

– اتضح من تقييم السياسة الائتمانية وضوح قواعد أساسية للائتمان الزراعي ويتم منح القروض بعد تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء البنك وبعد الحصول على الضمانات وهناك سلطة محددة لاعتماد منح القروض على مستوى البنك.

– لم تكن هناك إستراتيجية محددة المعالم للسياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لمواكبة الأهداف الائتمانية لتنمية القطاع الزراعي.

– توضح النتائج بشكل تجميعي وجود علاقة ضعف بين التحصيل وارتفاع فئة القروض ونوع الضمان وطبيعة النشاط الزراعي الموجه له القروض.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الفرع الأول : الدراسات السابقة العربية

دراسة جاسر محمد سعيد الخليل

عنوان الدراسة:**"أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"** ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004.

هدفت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما دور السياسة الائتمانية التجارية في فلسطين في تدعيم و توجيه الاستثمارات؟

تهدف الدراسة إلى:

تركيز البحث حول تأثير سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص انطلاقا من الفهم العميق لأركان السياسة الائتمانية والتي توحي من خلال استعراضها بمدى علاقتها وارتباطها بحركة النمو الاقتصادي والتي يقع في مركزها الاستثمار الخاص.

النتائج المتوصل إليها:

– إن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية عل الاستثمار الخاص، وإن هناك تأثير جوهري للاستثمار الخاص على الودائع في حين لا يوجد تأثير جوهري للودائع على الاستثمار الخاص أي إن تأثير الودائع عليه يكون على المدى القصير وليس على المدى الطويل.

– إن دور السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار سيبقى مرهونا بالضغوطات والعوامل العديدة التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين والتي تعمل على الحد من تأثيره.

– إن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور "العرض القائد" الذي من شأنه أن يحفز طلب الاستثمار الخاص "التابع" إذا ما تم تدليل العوامل الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية.

– كما أظهر التحليل أن لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية دورا في إحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

أولا: دراسة OWINO MICHAEL OTIENO

Owino Michael Otieno, The effect of the lending policies on the levels of non-performing loans of commercial banks in Kenya, Master of science in finance, University of Nairobi 2013**.**

عنوان الدراسة: "أثر سياسات الإقراض على مستويات القروض غير العاملة في البنوك التجارية في كينيا"، مذكرة ماستر، تخصص: العلوم المالية في التمويل، بجامعة نيروبي، 2013.

هدفت هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: **ما هي آثار سياسات الإقراض على مستويات القروض المتعثرة؟**

هدف الدراسة:

هذه الدراسة مهمة للمصارف التجارية، حيث ستتمكن من تحديد تأثير مختلف أدوات سياسة الإقراض على سلوك الإقراض، وستكون الدراسة ذات أهمية أيضا لمختلف أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي من زبائن البنك الذين قد يكونون حريصين على معرفة أسباب التغيرات في تكلفة الاقتراض. ومن شأن فهم أثر سياسة الإقراض على تكلفة الاقتراض أن يساعد المستهلكين على إتخاذ قرارات الاقتراض.

نتائج الدراسة:

– باستخدام استبانة خلصت الدراسة إلى أن سياسات الإقراض ومستويات القروض المتعثرة مرتبطة بالفعل ببعضها، وأن سياسات الإقراض تساعد البنوك على الإقراض بحكمة وتقلل من مستوى المخاطر على البنوك ولذلك أدى التقيد الصارم بسياسات الإقراض إلى انخفاض مستويات القروض المتعثرة، وأنه مع نمو القطاعات الاقتصادية فإن مستوى الإقراض لهذه القطاعات سيزداد أيضا، وفي المقابل فإن مستوى القروض المتعثرة يميل إلى الزيادة مع نمو

القطاع. وإن التقييم المناسب للجدارة الائتمانية للمقترض، وإدراج بعض القطاعات الخطرة وخدمات التأمين هي بعض التدابير التي يجري اتخاذها للحد من مستويات القروض المتعثرة.

– ومن بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى القروض المتعثرة في المصارف التجارية في كينيا هي: الإقراض للمقترضين الذين لديهم شخصيات مشكوك فيها، وعدم قدرتهم على السداد، وارتفاع أسعار الفائدة التي تجعل من الصعب على البعض أن يدفع قيمة القرض.

ثانيا: دراسة ABUDO QONCHORO MAMO

"APPLICABILITY OF ALTMAN (1968) MODEL IN PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA", Master of business administration, School of business, University of Nairobi,2011.

عنوان الدراسة: "تطبيق نموذج ألتمان للتنبؤ بالتعثر المالي بالبنوك التجارية في كينيا"، مذكرة ماستر، تخصص: إدارة الأعمال، بجامعة نيروبي، 2011.

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية :**"إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية أن تعتمد على نموذج التنبؤ التمييزي للإشارة بدقة إلى صحتها المالية"**.

هدفت الدراسة:

والهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهمية نموذج ألتمان (1968) للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية في كينيا وتمثلت أهداف هذه الدراسة في اختبار أهمية النموذج التمييزي الذي يتضمن استقرار النسب التي يمكن استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية في كينيا وتحديد النسب المالية التي لديها القدرة على التنبؤ.

النتائج المتوصل إليها:

– أنه لم يتم العثور على أي من نسبة النشاط ونسبة الدوران دورا حاسما في التنبؤ بالضائقة المالية في البنوك التجارية في التنبؤ بالفشل في كينيا. وقد حقق النموذج تصنيفا صحيحا بنسبة 70٪ و 100٪ في السنة الأولى والثالثة على التوالي. غير أن النتائج تختلف عن تلك التي توصل إليها ألتمان (1968) والتي خلصت إلى أن نسب الكفاءة والربحية هي الأكثر أهمية وأن نسب السيولة ليست كبيرة.

– تبين أن التنبؤ الدقيق على 8 من أصل 10 شركات فاشلة 80٪ من الشركات غير الفاشلة، أثبتت إدوارد ألتمان نموذج التنبؤ التعثر المالي كان على صحة 90٪ من النموذج.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة لتناول جوانب تتعلق بدور السياسة الاقراضية في اتخاذ قرار منح التمويل وبالتالي التقليل من خطر التعثر المالي للقروض الممنوحة، فبعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال الدراسة رغم اختلاف المكان والأزمنة، والتي تمت فيها من مختلف دول العالم، نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية. تتمثل فيما يلي:

– من حيث الهدف:

فان ما تتميز به هذه الدراسة هو إظهار دور سياسة الإقراض في ترشيد قرار منح التمويل، والتعرف على السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها وأهمية محدداتها في تجنب التعثر المالي، وتشترك دراستنا في معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على سياسة إقراض واضحة في قرار منح الائتمان، وارتباط قرار منح الائتمان بالتعثر المالي.

كما أن تركيز الدراسة السابقة على مدى تأثير السياسة الاقراضية للمصارف التجارية على قرار منح التمويل يأتي انطلاقا من الفهم العميق لأركان السياسة الاقراضية، وتقليلها من مستوى المخاطر في البنوك ولذلك أدى التقيد الصارم بسياسات الإقراض إلى انخفاض مستويات القروض المتعثرة والتعثر المالي.

– أوجه الاختلاف:

لقد اشتركت الدراسات السابقة للتعثر المالي باستخدام متغيرات مالية كمية "النسب المالية"، من أجل التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، ولكل باحث طريقته الخاصة في صياغة هدفه، وأسلوب معالجته للدراسة، أما الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل الوصفي.

لوحظ اختلاف في تحديد المتغير التابع فبعضها ينطلق من الإفلاس الذي هو حالة نهائية، والبعض يعتمد على الفشل المالي أو الديون المتعثرة، أما الدراسة الحالية اعتبرت التعثر المالي كمتغير تابع.

– من حيث العينة:

تميزت الدراسة الحالية بالاعتماد على استبانه وذلك للوصول لأثر ترشيد سياسة الاقراض للبنك لقراراته في منح التمويل لعملائه دون الوقوع في التعثر المالي، باستخدام طريقة التحليل التقابلي المعمم (ACM) لتحليل المعلومات التي تم جمعها، أما الدراسات السابقة اعتمد بعضها على استبانه والبعض الآخر على التحليل باستخدام النسب المالية وتعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة.

خلاصة:

لقد تم التطرق خلال المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة الاقراضية، وأهم مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية والتحكم في النشاط المصرفي، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى ظاهرة التعثر المالي أسبابه ومراحله، فظاهرة التعثر المالي عبارة عن شكل من أشكال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكانت أغلبها تهدف للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية والوصفية، كما تم الاعتماد على أهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في هدف الدراسة، العينة والطريقة المستعملة وكذلك ذكر أهم النتائج المتوصل إليها. وفي الأخير تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد القيام بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول، حيث تم فيه تناول الجوانب الأساسية لسياسة الإقراض والتمويل المصرفي وأهم المخاطر التي تواجه البنك عند منحه التمويل. سنحاول في هذا الفصل إسقاطه على الجانب العملي، باستخدام طريقة التحليل التقابلي المعمم ACM لتحليل الاستبيان، وهذا من خلال عينة من البنوك التجارية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول طريقة وأدوات جمع المعطيات من خلال تحديد مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وطريقة جمعها ثم التطرق إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة والبرنامج المستخدم في معالجة المعطيات، أما المبحث الثاني يضم عرض الجداول والأشكال التوضيحية لتفسير وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها ولكي نثبت صحة الفرضيات أو ننفيها.

ولتحقيق خصوصية الدراسة التطبيقية في هذا الفصل اعتمدنا على مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول: الاطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.**
- **المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.**

المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً لمنهجية البحث وأهم الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة الحالة وتشمل (مجتمع وعينة الدّراسة، الأدوات المستخدمة في الدراسة، ...الخ).

المطلب الأول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة

الفرع الأول: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

لا يختلف القرض الشعبي الجزائري عن أي مصرف تجاري من حيث التعريف ولا من حيث الوظائف لكن رغم كل هذا توجد بعض الخصوصيات التي تميز كل مصرف عن الآخر خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تتعامل معها هذه المصارف.

انشأ البنك بمقتضى الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/29 وانشأ المصرف في 1965/05/11 ليقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاط الحرفي والمهن الحرة.

القرض الشعبي الجزائري يندرج تحت ما يسمى بالمنشات المالية و المصرفية و هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال ،أي التعامل فيه ليس بالسلعة وإنما بالنقود ويندرج تحت المصارف التجارية وهذا النوع يعتبر من أكثر المصارف انتشارا وأقدمها تاريخيا حيث تدخلها الأموال بشكل ودائع وتخرج منها في شكل قروض قصيرة الأجل وغالبا متوسطة الأجل وفي بعض الأحيان طويلة الأجل .

وللبنك مقر رئيسي بالعاصمة و2 بولغار كولونال الجزائر ب15 وحدة جهوية ويبلغ عدد الوكالات اليوم 122 وكالة.

القرض الشعبي الجزائري هو مؤسسة مالية رأس ماله البدائي كان يقدر ب 15 مليون دينار جزائري، كما حددت قوانينه بالأمر 67-78 بتاريخ 11 ماي 1967 لكي يصبح سنة 2005 ب25،3 مليار دينار جزائري، وبلغ رأس ماله سنة 2012 ب 48 مليار دينار جزائري وارتفعت فوائده حوالي 27%.

لقد نشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل التهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار وهو عبارة عن إدماج للمصارف التالية:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي لوهران B.P.G.I.O

- البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة B.P.G.I.C
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة B.P.G.I.A
- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائر العاصمة B.P.G.I.A

على جانب البنوك الخمسة تم إدماج ثلاث بنوك أجنبية وتلك منذ 1976.

- شركة مرسيليا للاقراض SMC في 1962.
- الشركة الفرنسية للاقراض والبنوكCFCB في 1972.
- البنك المختلط ميسر MICIR-BMAN .

الفرع الثاني : البنك الوطني الجزائري B.N.A

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ,التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

1- وظائف البنك الوطني الجزائري:

عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.

- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات...
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.
- تمويل التجارة الخارجية.
- خصم الأوراق التجارية و المالية.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة والأسهم.
- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها.
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية.
- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات

2- أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...الخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث :بنك التنمية المحلية BDL

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30-04-1985 برأس مال قدره 500 مليون دج وهو البنك الوحيد الذي مقره خارج العاصمة أصبح يتولى جزء من النشاطات التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري و المتمثلة في تمويل القطاع الخاص و تشجيع الاستثمار فيه حيث يقوم بحفظ الودائع و منح القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية استثناء القطاع الفلاحي كما يقوم بتمويل التصدير و الاستيراد و يخدم فعاليات الهيئات العامة و تنفيذ البرامج و المخططات التنموية.

ويفتح فروعه ووكالاته أو مكاتبه وشبابيكه في تنظيم لا مركزي طبقا للأهداف المرسومة له في مجال القرض والتنمية ولسياسة الحكومة ، باشر عمله في جويلية 1985 .

كما تعتبر المديرية الجهوية للاستغلال لولاية غرداية من أهم المديريات الجهوية حيث أن عدد الموظفين فيها لا يتجاوز المائة موظف ، باشرت عمله في حوالي سنة 1989 موقعها الجغرافي شارع طالبي احمد غرداية ولديها عشرة (10) وكالات (بنك) لها وهي:

1- وكالة بريان 2- وكالة القرارة 3 - وكالة المنيعة 4- وكالة تيميمون 5 - وكالة إليزي

6- وكالة تمنراست 7- وكالة ورقلة 8- وكالة حاسي مسعود 9- وكالة تقرت 10- وكالة الأغواط.

ويوجد في كل وكالة مدير ورؤساء مصالح وعدة عمال على حسب كل مصلحة بحيث يختلف عدد العمال على حسب عدد الزبائن في كل ولاية.

كما يوجد أيضا في كل وكالة مراقب أو اثنان دوره يتمثل في مراجعة اليوميات المحاسبية والتدقيق فيها ورفع تقارير دورية حيث يكون عملة مستقل عن العمال الآخرين.

1- مهام بنك التنمية المحلية:

بالإضافة التي تلعبها البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في:

- تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية، البلدية.....).

- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.

- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي).

- الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.

- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.

- المخططات والبرامج التنموية الوطنية.

- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.

- جمع العمليات البنكية : القرض، الصرف، والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.

2- أهداف بنك التنمية المحلية :

يكلف البنك طبقا لأحكام القوانين والتنظيمات الجاري به العمل ،كأداة تخطيط مالية في ما يأتي :

- تحقيق الربحية

- اكتساب عدد كبير من الزبائن (المؤسسات، أفراد عاديين ، طلبة ، مهن حرة ....الخ) من أجل الحصول على عمولات أكبر مرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة.

- تحقيق توازن اقتصادي ونقدي، قصد تفادي ارتفاع معدلات التضخم عن طريق الإصدارات الجديدة.

- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لإنجاز الأهداف المرسومة للهيكل والأعمال المذكورة في مجال التسيير.

- احترام القواعد المطبقة على الهيكل و الأعمال المذكورة في مجال التسيير والانضباط المحاسبي.

المطلب الثاني: الطريقة ومتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة، وكذا متغيرات الدراسة، فضلا عن وصف أداة الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، كما سيتم التطرق إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة.

و حتى يتم الوصول إلى نتائج مقبولة أو ذات مستوى من خلال الدراسة لابد من وضع منهجية وطريقة لدراسة الحالة على أساس النقاط التالية:

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بمجموعة من البنوك التجارية بولاية غرداية، فقد تم اعتماد العينة العشوائية المكونة من الموظفين والمسؤولين ومدراء الأقسام وغيرهم، تم توزيع 50 استمارة على جميع أفراد العينة محل الدراسة، واسترجع منها 41 واستبعدت منها 10 لعدم صلاحيتها، فقد وجدنا صعوبة في استرجاع الاستبيانات بالنظر أيضا إلى

صعوبة تجاوب المستجوبين لقصر معلوماتهم المحدودة وكذا الوقت الذي نفذت فيه الدراسة، والجدول التالي يوضح الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، غير المسترجعة، والمعتمدة في الدراسة.

الجدول رقم 1 : يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدراسة

الاستبيانات / البيانات	الموزعة	المسترجعة	غير المسترجعة	الملغاة	المعتمدة
العدد	50	41	9	10	31
النسبة	%100	%82	%18	20%	62%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

الشكل رقم 1:: **يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدّراسة**

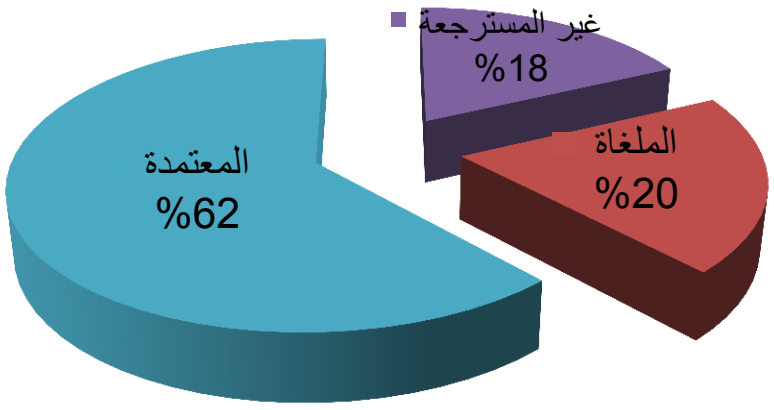

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير المستقل المتمثل في سياسة الإقراض، أما المتغير التابع فيتمثل في قرار منح التمويل.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بدور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية، تناولنا في هذا المجال واستناداً لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الواقع، اعتمدنا على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكون أفضل لمعالجة الموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية :

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات وتدعيمها ببعض المقابلة مع بعض المسؤولين في البنوك قصد جمع بيانات جديدة واستخدامها في التحليل، وفيما يلي توضيح لذلك:

أولا: الاستبيان

تم إعداد الاستبيان وفق الخطوات التالية:

- إعداد استبيان أولي لأجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف لأجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وتعديله
- توزيع الاستبيان على أفراد المجتمع لجمع البيانات اللازمة للدراسة وتم تقسيمه إلى أربعة محاور:

المحور الأول: يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدّراسة مثل المسمى الوظيفي، الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، والهدف من هذه البيانات هو معرفة خصائص أفراد العينة.

المحور الثاني: يخص مدى التزام البنك بعناصر سياسة الإقراض عند منح الائتمان و بالتالي نرى مدى التزام البنك بهذه السياسة عند منحه القروض ويتكون من 9 أسئلة.

المحور الثالث: يضم أسئلة حول دراسة دور سياسة الإقراض في اتخاذ قرار منح التمويل و بالتالي نرى من خلال هذا المحور دور سياسة الاقراض في ترشيد و توجيه التمويل في البنوك محل الدراسة وتتكون من 8 أسئلة.

المحور الرابع: ضم أسئلة حول تحليل أسباب التعثر المصرفي ، وبالتالي الوقوف على أسباب التعثر في البنوك محل الدراسة وتتكون من 7 أسئلة.

تم إعداد الأسئلة وفق لمقياس ليكرت الخماسي (5 درجات) وليكرت الثلاثي (3 درجات)، وبما أن المقياس ترتيبي فقد أعطيت أرقام لدرجات مقياس ليكرت الخماسي تبدأ من 5 لدرجة موافق تماما وتنتهي ب 1 لدرجة غير موافق تماما بشكل تنازلي، أما ليكرت الثلاثي تبدأ درجاته من 3 موافق و محايد و غير موافق.

ثانياً: المقابلة

اعتمدنا في دراستنا على إجراء مقابلات مع مسؤولي المؤسسة وهذا لطرح بعض الأسئلة التي لم ترد في الاستبيان والحصول على المعلومات التفصيلية حول سياسة الإقراض التي يتبعها البنك ومناقشة نتائجها.

ثالثاً: الوثائق

تم الاعتماد على وثائق خاصة بالبنك والتي وفرت بعض المعطيات والبيانات الضرورية للبحث، حيث تمثلت في بيانات الهيكل التنظيمي العام للبنك وأقسامه، وسير العمل بمختلف مصالحها.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان، فقد تم فحص البيانات وتفريغها في (Excel) إضافة إلى استعمال طريقة التحليل التقابلي المعمم Analyse des correspondances multiples. وقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية الخاصة بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، ومن أهمها ما يلي:

- **معامل كرو نباخ آلفا (Cronbach's Alpha)**: استخدم لقياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة في مقدرتها على تقديم نتائج متوافقة لردود المستجيبين اتجاه أسئلة الاستبانة.
- **القيم الذاتية:** وتوافق المحاور الجديدة المشكلة والتي تمثل نسبة معينة للتشتت الكلي لمميزات الأفراد في المعلم الأصلي متعدد الأبعاد والذي قمنا بتقليصه وجعله سهل الفهم للباحث والقارئ من خلال طريقة التحليل التقابلي المعمم.
- **معامل الارتباط:** استخدم لإظهار مدى ارتباط الإجابات عن الأسئلة مع بعضها البعض.

- **منحنيات الأفراد والمتغيرات:** استخدمت للتمييز بين المتغيرات المترابطة والأفراد المتشابهة (الذين كانت إجاباتهم متشابهة بالنسبة لأسئلة كل محور).

الفرع الثالث : صدق وثبات الاستبيان

أولاً: صدق الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان أن الأسئلة تقيس فعلاً ما وضعت له، أي أنها تعكس الارتباط الشديد لأداة الدراسة بموضوع البحث و الإشكالية، ولدراسة صدق أداة الدراسة استعملنا:

- **صدق المحكمين:** وهذا لمعرفة الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين ثم إخراج الاستبيان في صورته النهائية بعد الأخذ بعين الاعتبار ما أبدوه من ملاحظات ونصائح.
- **صدق الاتساع الداخلي:** وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

لتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل ألفا كرونباج الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته 0,8390 هذا يدل على أن أسئلة الاستبانة ثابتة، وأما عن صدق الاستبانة فقد قمنا بجدر معامل ألفا كرونباج لنحصل على معامل الصدق الذي قيمته 0,916 والذي يدل على صدق الاستبانة، والجدول التالي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة.

الجدول رقم 2 : **نتائج ثبات وصدق محاور الدراسة**

العبـارات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	**09**	**,8210**	**0,906**
المحور الثاني	**08**	**,8380**	**0,915**
المحور الثالث	**07**	**,8170**	**0,904**
المجموع	**24**	**,8390**	**0,916**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل المقابلة، وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان لغرض نفي أو إثبات الفرضيات من خلال استنتاجات الدّراسة.

المطلب الأول : المعلومات الشخصية لأفراد العينة

سيتم التعرف على خصائص أفراد العينة المشاركين في الدراسة الميدانية، حيث تمثلت عينة الدراسة في 31 فرد نوضح خصائصهم في الجدول التالي:

الفرع الاول : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى)

الجدول رقم 3 : **توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى)**

	التكرار	النسبة
ذكر	20	64,5
أنثى	11	35,5
المجموع	31	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

الشكل رقم 2: **تمثيل القطاعي للأفراد العينة حسب متغير الجنس**

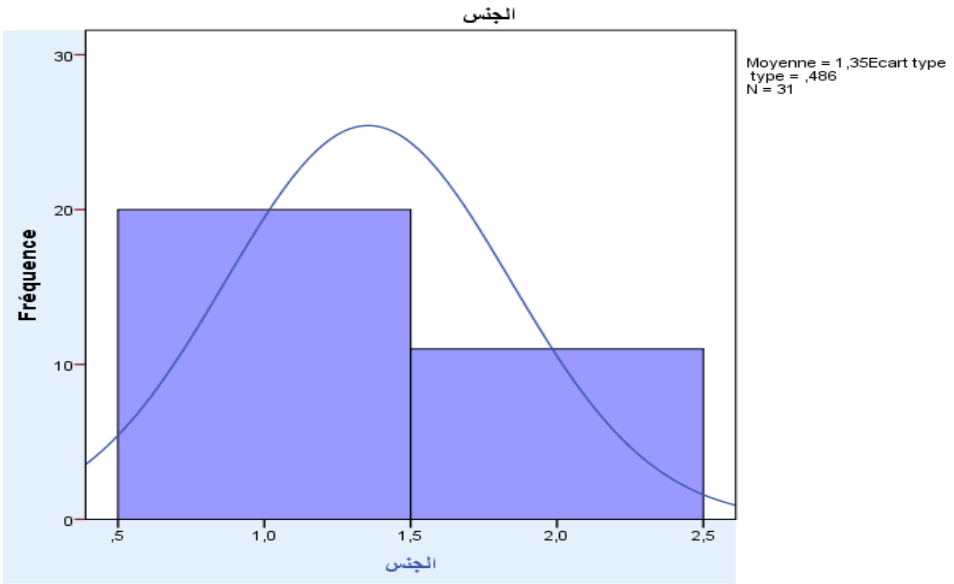

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ نسبة الذكور في العينة تقدر ب64.5% وهي نسبة مرتفعة مقابل نسبة الإناث35.5%، وهذا راجع إلى طبيعة العمل ومتطلبات المهنة وخصوصيتها.

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الجدول رقم 4 : **يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	7	22,6
من 31 سنة إلى 40 سنة	17	54,8
من 41 سنة إلى 50 سنة	6	19,4
أكبر من 50 سنة	1	3,2
المجموع	31	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

الشكل رقم 3:: **التمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير العمر**

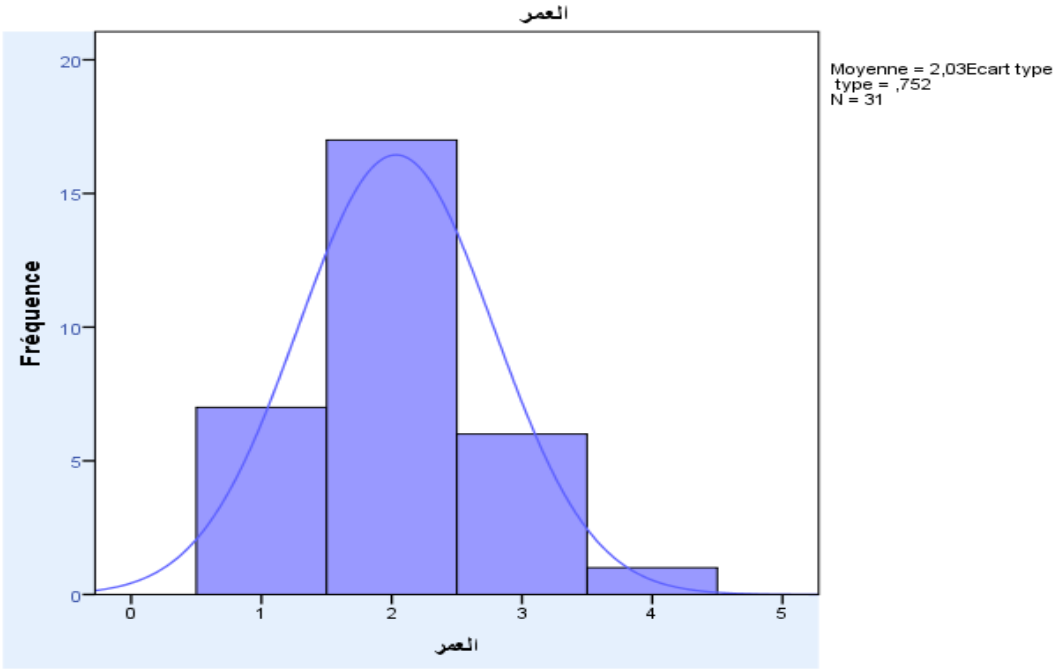

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

نلاحظ أن الفئة "من 31 إلى 40سنة" تمثل أكبر نسبة من العينة بحوالي 54.8%، وتليها فئة "أقل من 30 سنة" بنسبة 22.6% ثم تليها فئة "من 41 إلى 50سنة" بنسبة 19.4%، وتليها فئة "أكبر من 50سنة" حيث تقدر بنسبة 3.2%.

الفرع الثالث : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم 5 : **يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

	التكرار	النسبة
ثانوي فأقل	3	9,7
بكالوريا	4	12,9
جامعي	21	67,7
دراسات عليا	3	9,7
المجموع	31	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

الشكل رقم 4:: **التمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**

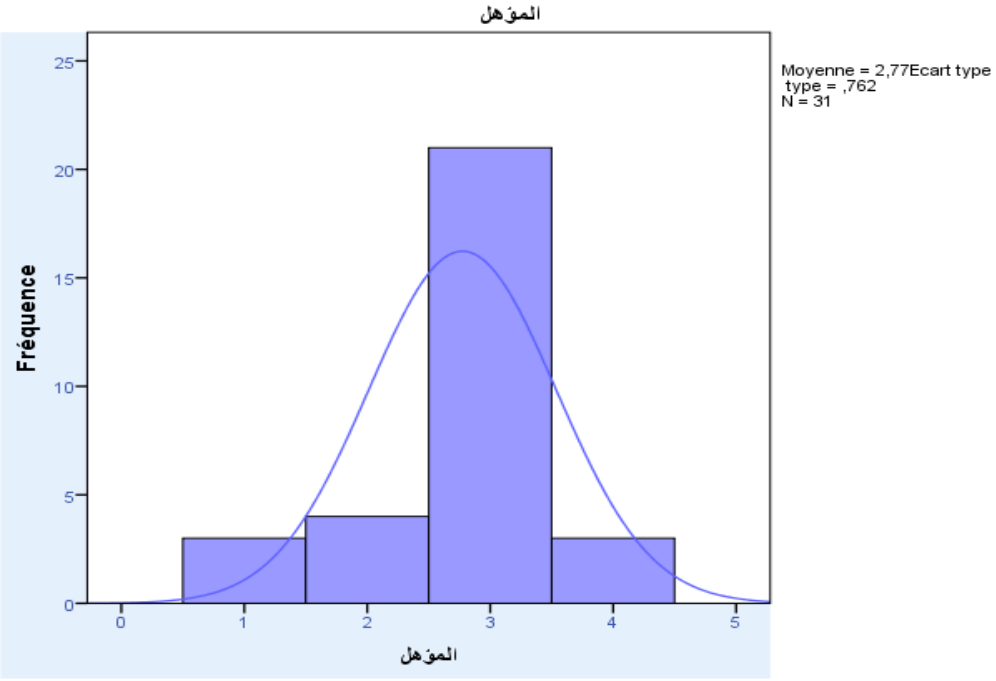

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن أكبر فئة من العينة متحصلين على شهادات جامعية بنسبة 67.7% تليها فئة باكالوريا بنسبة 12.9% ثم تليها فئة مستوى الدراسات العليا بنسبة 9.7 % ثم فئة مستوى ثانوي فاقل بنسبة 9.7 % مما يدل على أن البنك يلجأ إلى توظيف يد عاملة ذات مستوى تعليمي مقبول.

الفرع الرابع : توزيع العينة حسب متغير الإطار الوظيفي

الجدول رقم 6 : **يوضح توزيع العينة حسب متغير الإطار الوظيفي**

	التكرار	النسبة
مصلحة القروض	**13**	**41,9**
مصلحة المقاصة	**9**	**29,0**
مصلحة فتح الحسابات	**9**	**29,0**
المجموع	**31**	**100,0**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

الشكل رقم 5:: **يوضح تمثيل القطاعي لأفراد العينة حسب متغير الايطار الوظيفي**

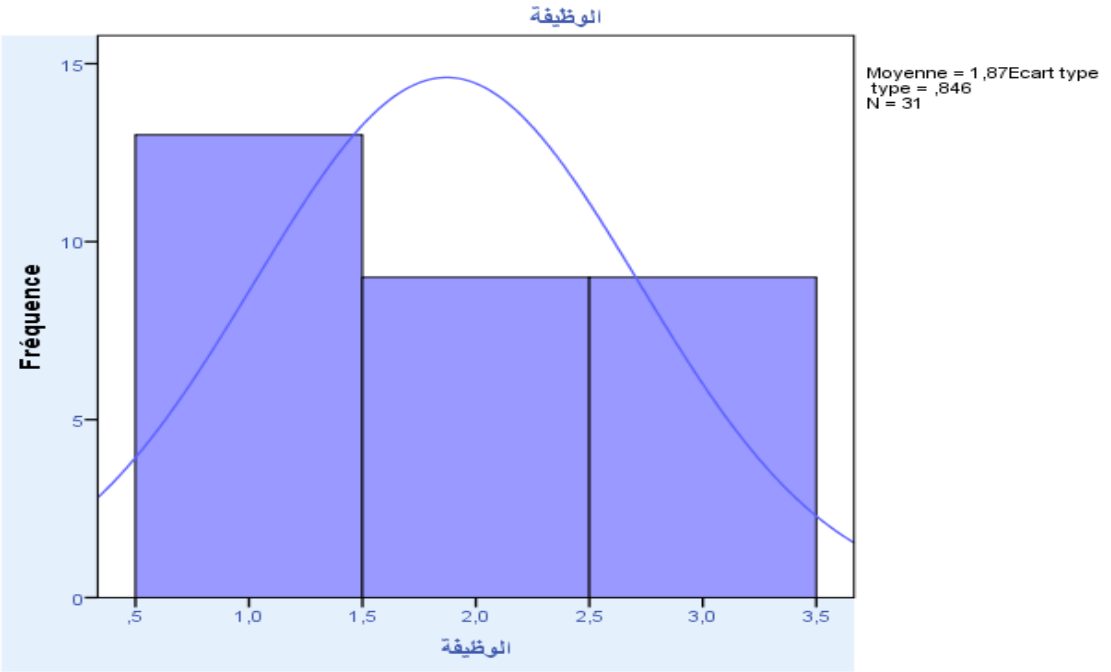

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من العينة تمثلت في مصلحة القروض بنسبة 41.9% ، ثم تليها فئة مصلحة المقاصة بنسبة 29% وتليها مصلحة فتح الحسابات بنسبة 29%.

الفرع الخامس : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخيرة

الجدول رقم 7 : **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخيرة**

	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	16	51,6
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	12	38,7
من 11 سنة إلى 15 سنة	1	3,2
أكثر من 20 سنة	2	6,5
المجموع	31	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

الشكل رقم 6: **التوزيع القطاعي لأفراد العينة حسب متغير الخبرة**

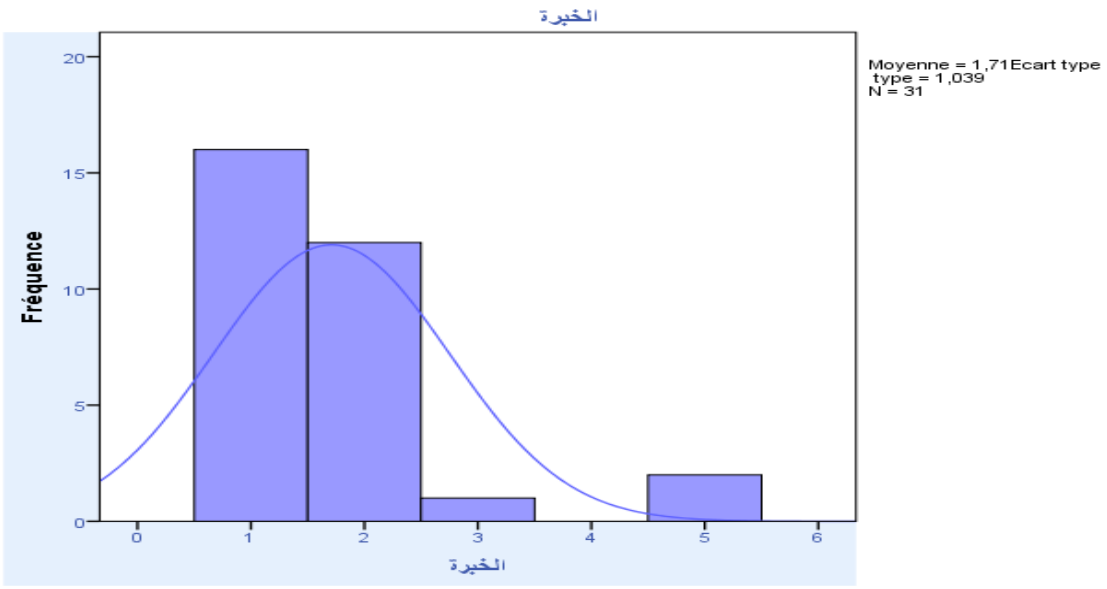

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

مثلت فئة أصحاب الخبرة "اقل من 5 سنوات" بنسبة 51.6 %، وتليها فئة " من 6 سنوات إلى 10 سنوات " بنسبة 38.7% ، مما يفيد في الإجابة على محاور أسئلة الاستبيان التي تتطلب نوعاً من المعرفة بسياسة الإقراض ،ثم تليها فئة الخبرة المهنة الأكبر سنا و خبرة "أكثر من 20 سنة " بنسبة 6.5 % في حين مثلت فئة "من 11 سنة إلى 15سنة " بنسبة 3.2 %.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

قمنا في المطلب الأول بتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالمحور الأول والمتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة، وفي هذا المطلب سيتم عرض مختلف النتائج الخاصة بمحاور الاستبيان الثلاثة المتبقية وتحليلها للتعرف على واقع تبني البنوك التجارية محل الدراسة لكل محور من المحاور وذلك باستخدام طريقة التحليل التقابلي المعمم (ACM).

الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الثاني المتعلقة بأسئلة مدى التزام البنك بعناصر سياسة الإقراض عند منح الائتمان

قبل الشروع في تحليل نتائج هذا المحور من الاستبيان باستعمال طريقة التحليل التقابلي المعمم (ACM)، نقوم بتحديد عدد المحاور المختارة والناتجة عن تقليص عدد أبعاد المنحنى المتعدد الأبعاد المستخلص من الجدول ذو الحجم الكبير المتعلق بهذا المحور (31 سطر (فرد) و09 أعمدة (أسئلة أو متغيرات) إلى منحنى ذو بعدين (محورين) وذلك حتى تسهل قراءته وتحليله، من خلال جدول القيم الذاتية أدناه:

الجدول رقم 8 : **تحديد عدد المحاور المختارة**

Variance représentée

	Total (Valeur propre)	Inertie
1	4,325	,481
2	2,451	,272
Total	6,776	,753
Moyenne	3,388	,376

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج SPSS

الجدول أعلاه أدى بنا لاختيار محور واحد، الذي يحتفظ أو يمثل 48.1٪ من التشتت الكلي. المحور الثاني يحتفظ ب27.2٪ من التشتت الكلي، وهو ما لا يمكن أن نتجاهله، إذ أنه يؤدي إلى تمثيل بنسبة 75.3٪ من التشتت الكلي، وهي نتيجة جيدة للغاية. ويمكن أن يكون ذلك مثيرا للاهتمام في دراستنا أيضا (وعليه فالتمثيل البياني للأفراد والمتغيرات سيكون على معلم متعامد).

مما سبق ومن خلال منحنى المتغيرات أسفله يتضح أن محور التراتيب يفصل بين الإجابات التي كانت معظمها بالموافقة على أسئلة (متغيرات) المحور الأول، والتي هي موضحة من خلال الإجابات بدرجة "موافق" يمين المنحنى، وبين الإجابات التي كانت جلها بدرجة "غير موافق" و"محايد" على أسئلة المحور الأول والمتواجدة على يسار المنحنى.

الشكل رقم 7:: **منحنى المتغيرات أسئلة المحور الأول**

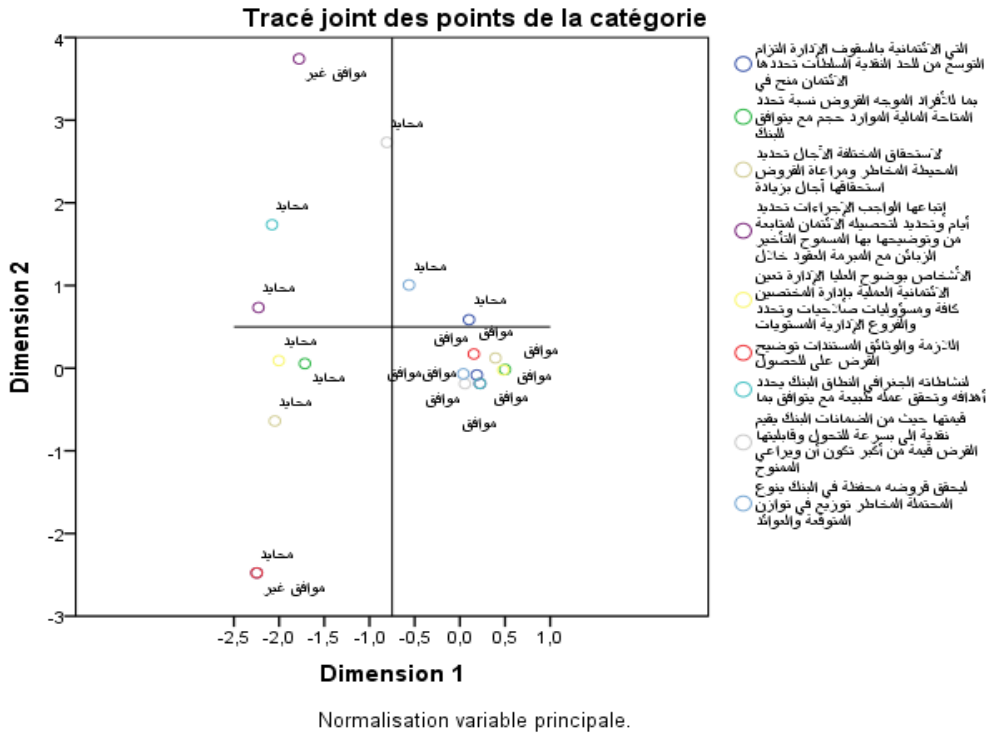

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

وبمطابقة منحنى المتغيرات مع منحنى الأفراد الموضح في الشكل رقم 11 أسفله، يتضح أن معظم الأفراد المتواجدين على يمين محور التراتيب كانت إجاباتهم على أغلب أسئلة المحور بالموافقة، في حين أن الأفراد المتواجدين على يسار المنحنى 3،31،24،23،14،8 فكانت إجابتهم على الأسئلة المطروحة بالحياد وعدم الموافقة، مما يعني أنهم إما محايدون أو ليس لهم دراية بالموضوع.

الشكل رقم 8: **منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الأول**

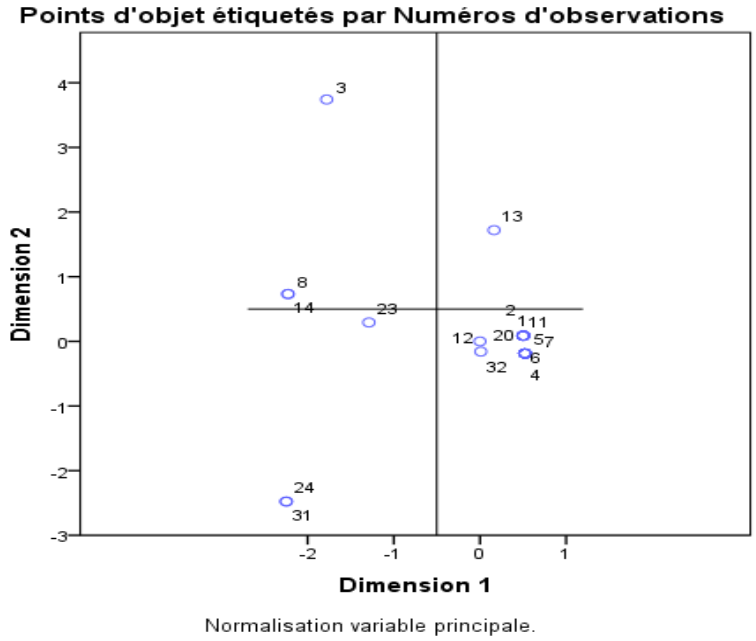

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج SPSS

مما سبق يتضح أن جل أفراد العينة (25 فرد) كانت إجاباتهم تتفق على أنّ البنك يلتزم بسياسة الإقراض عند منح الائتمان وبالتالي فإن أغلبية العينة المدروسة كانت موافقة على أسئلة المحور الثاني، وللتفصيل أكثر قمنا بإعداد جدول معاملات الارتباط بين متغيرات هذا المحور كما يلي:

الجدول رقم 9 : **معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الأول**

	م1	م2	م3	م4	م5	م6	م7	م8	م9
م1	1,000	,668	,907	,204	,204	,541	,536	,895	,665
م2	,668	1,000	,606	-,086	,358	-,088	-,086	,450	,995
م3	,907	,606	1,000	,172	,172	,486	,486	,812	,603
م4	,204	-,086	,172	1,000	,466	-,045	-,069	,242	-,086
م5	,204	,358	,172	,466	1,000	-,045	-,069	-,115	,299
م6	,541	-,088	,486	-,045	-,045	1,000	,998	,596	-,090
م7	,536	-,086	,486	-,069	-,069	,998	1,000	,599	-,086
م8	,895	,450	,812	,242	-,115	,596	,599	1,000	,486
م9	,665	,995	,603	-,086	,299	-,090	-,086	,486	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

حيث تعني المتغيرات ما يلي:

م1: تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة العملية الائتمانية وتحدد صلاحيات ومسؤوليات كافة المستويات الإدارية والفروع.

م2: يحدد البنك النطاق الجغرافي لنشاطاته بما يتوافق مع طبيعة عمله وتحقق أهدافه

م3: تحدد نسبة القروض الموجه للأفراد بما يتوافق مع حجم الموارد المالية المتاحة للبنك

م4: ينوع البنك في محفظة قروضه ليحقق توازن في توزيع المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة

م5: يقيم البنك الضمانات من حيث قيمتها وقابليتها للتحول بسرعة الى نقدية ويراعي أن تكون أكبر من قيمة القرض الممنوح

م6: التزام الإدارة بالسقوف الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية للحد من التوسع في منح الائتمان

م7: توضيح المستندات و الوثائق اللازمة للحصول على القرض

م8: تحديد أجال المختلفة لاستحقاق القروض ومراعاة المخاطر المحيطة بزيادة اجل استحقاقه

م9: تحديد الإجراءات الواجب إتباعها لمتابعة الائتمان لتحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها و توضيحها من خلال العقود المبرمجة مع الزبائن

– نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتباط قوي بين بعض متغيرات المحور الأول فالبنك مثلا يقوم بتحديد نسبة القروض الموجه للأفراد بما يتوافق مع حجم الموارد المالية المتاحة له (م3) وبالتالي يحدد الآجال المختلفة لاستحقاق القروض مع مراعاة المخاطر المحيطة بذلك (م8)، وهو ما يوضحه معامل ارتباط قوي 0.812.

ويمكن تفسير ذلك على أن هناك علاقة طردية بين تحديد نسبة القروض التي يمنحها البنك وآجال استردادها وذلك لضرورة ملائمة موارد الأموال لاستخدامات هذه الأموال التي يعتمد عليها لمزاولة نشاطه، لذلك يسعى البنك للموازنة بين الطلب على القروض والموارد المالية المتاحة لديه فيتأثر البنك إيجابا وسلبا بآجال استرداد القروض في موعدها المتفق عليه، فكلما زادت مدة استحقاق القرض زادت المخاطر المحيطة به التي تؤدي إلى تعثر البنك باسترجاع أمواله وانخفضت قدرته على تحقيق أرباح وبالتالي تجمد نشاطاته، وكلما كانت موارد البنك المتاحة غير مستقرة فان السياسة الاقراضية توجه البنك للتمويل قصير الأجل.

– كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط متوسط بين التزام الإدارة بالسقوف الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية للحد من التوسع في منح الائتمان (م6) وتحديد إدارة الائتمان لنسبة القروض الموجه للأفراد بما يتوافق مع حجم الموارد المالية المتاحة للبنك (م3) بمعامل ارتباط 0.486، والذي يعود بالأساس لكثرة الإجابات ب"غير موافق أو محايد".

مما يفسر ضعف الوعي المصرفي لبعض العاملين بأن البنك المركزي هو الذي يحدد السقوف الائتمانية للبنوك التجارية ويتحكم في سياساتها الاقراضية، كما أنه يحدد القروض الممكن إقراضها للعميل الواحد.

– وكخلاصة لما سبق نستنتج صحة الفرضية الأولى للدراسة، أي أنّ البنوك التجارية محل الدراسة تلتزم بسياسة الإقراض عند منح الائتمان.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثالث المتعلقة بأسئلة دراسة دور سياسة الإقراض في اتخاذ قرار منح التمويل

نقوم أولا بتحديد عدد المحاور المختارة والناتجة عن تقليص عدد أبعاد المنحنى المتعدد الأبعاد المستخلص من الجدول ذو الحجم الكبير المتعلق بهذا المحور (31 سطر و08 أعمدة) إلى منحنى ذو بعدين (محورين) وذلك حتى تسهل قراءته وتحليله، من خلال جدول القيم الذاتية أدناه:

الجدول رقم 10 :: **تحديد عدد المحاور المختارة**

Variance représentée

	Total (Valeur propre)	Inertie
1	4,443	,555
2	2,246	,281
Total	6,689	,836
Moyenne	3,344	,418

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

الجدول أعلاه أدى بنا لاختيار محور واحد، الذي يحتفظ أو يمثل 55.5٪ من التشتت الكلي. المحور الثاني تحتفظ ب28.1٪ من التشتت الكلي، وهو ما لا يمكن أن نتجاهله، إذ أنه يؤدي إلى تمثيل بنسبة 83.6٪ من التشتت الكلي، وهي نتيجة جيدة للغاية. ويمكن أن يكون ذلك مثيرا للاهتمام في دراستنا أيضا (وعليه فالتمثيل البياني للأفراد والمتغيرات سيكون على معلم متعامد).

مما سبق ومن خلال منحنى المتغيرات أسفله يتضح أن محور التراتيب يفصل بين الإجابات التي كانت معظمها بالموافقة على أسئلة المحور الثاني للاستبيان، والتي هي موضحة من خلال الإجابات بدرجة "موافق بشدة" و"موافق"

على يمين المحور التراتيب، وبين الإجابات التي كانت جلها بدرجة "محايد " و"غير موافق" على أسئلة المحور والمتواجدة على يسار محور التراتيب.

الشكل رقم 9: **يوضح منحنى متغيرات أسئلة المحور الثاني**

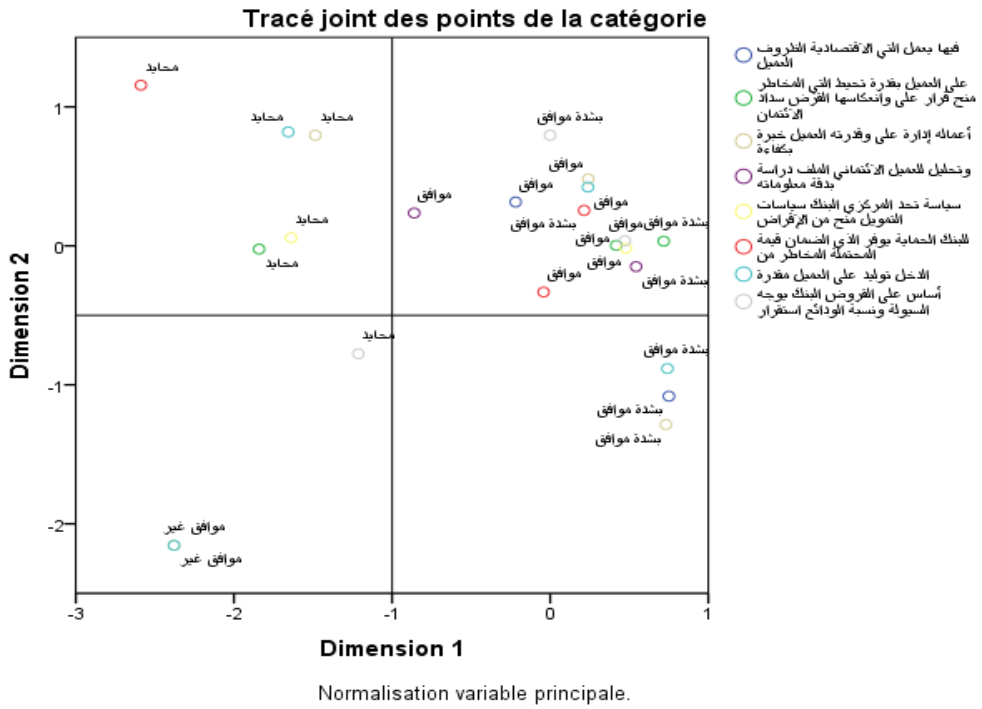

المصدر : من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج spss

وبمطابقة منحنى المتغيرات مع منحنى الأفراد الموضح في الشكل أسفله، يتضح أن أغلبية الأفراد المتواجدين على يمين محور التراتيب كانت إجاباتهم على كل أسئلة المحور بالموافقة، في حين أن الأفراد المتواجدين على يسار محور التراتيب 31،24،13،23 فكانت إجابتهم على الأسئلة المطروحة بالحياد وعدم الموافقة، مما يعني أنهم إما محايدون أو ليس لهم دراية بالموضوع.

الشكل رقم 10: **منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الثاني**

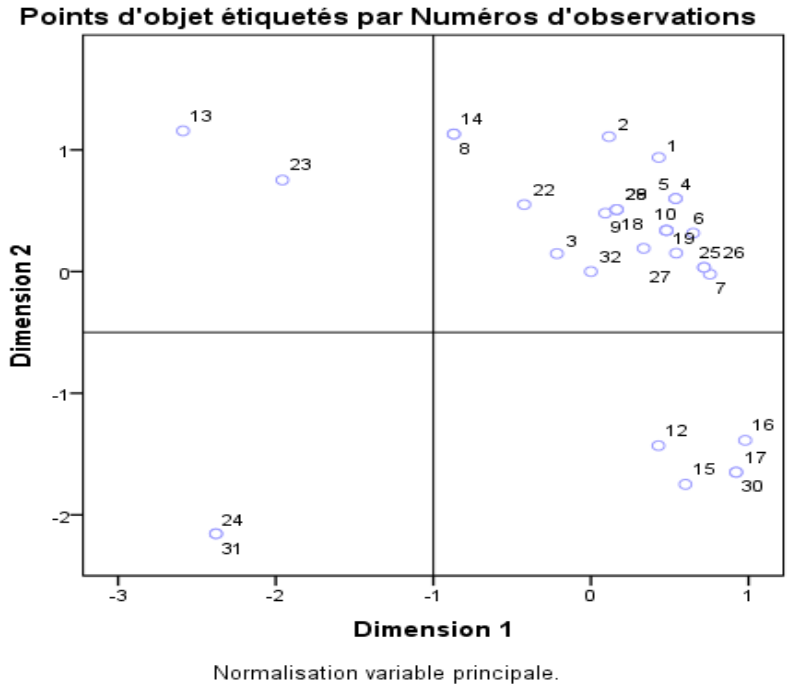

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

مما سبق يتضح أن جل أفراد العينة (27 فرد) كانت إجاباتهم تتفق على أنّ لسياسة الإقراض دور مهم في اتخاذ قرار منح التمويل وللتفصيل أكثر قمنا بإعداد جدول معاملات الارتباط بين متغيرات هذا المحور كما يلي:

الجدول رقم 11 : **معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الثاني**

	م10	م11	م12	م13	م14	م15	م16	م17
م10	1,000	,407	,581	-,061	,517	,322	,498	,590
م11	,407	1,000	,422	,429	,453	,239	,521	,625
م12	,581	,422	1,000	,320	,833	,393	,803	,706
م13	-,061	,429	,320	1,000	,377	,115	,292	,249
م14	,517	,453	,833	,377	1,000	,361	,637	,694
م15	,322	,239	,393	,115	,361	1,000	,327	,343
م16	,498	,521	,803	,292	,637	,327	1,000	,906
م17	,590	,625	,706	,249	,694	,343	,906	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

حيث تعني المتغيرات ما يلي:

م10: يوجه البنك القروض على أساس استقرار الودائع ونسبة السيولة

م11: دراسة الملف الائتماني للعميل وتحليل معلوماته بدقة

م12: قدرة العميل على توليد الدخل

م13: الظروف الاقتصادية التي يعمل فيها العميل

م14: خبرة العميل قدرته على إدارة أعماله بكفاءة

م15: قيمة الضمان الذي يوفر الحماية للبنك من المخاطر المحتملة

م16: سياسات البنك المركزي تحد سياسة الإقراض من منح التمويل

م17: المخاطر التي تحيط بقدرة العميل على سداد القرض وانعكاسها على قرار منح الائتمان

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتباط قوي بين مجموعة من المتغيرات، فعلى سبيل المثال، لخبرة العميل وقدرته على إدارة أعماله بكفاءة (م14) أثر إيجابي في مقدرته على توليد الدخل (م12) بمعامل ارتباط 0.833. ويمكن تفسير ذلك بأن خبرة العميل الإدارية في تسيير شؤونه بكفاءة ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرته على خلق عائد متوقع كافي لتغطية المخاطر وتغطية التزاماته اتجاه البنك فيوجد علاقة طردية بينهما حيث كلما زادت خبرة العميل ومقدرته على إدارة أعماله بكفاءة، كلما كانت مخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان أقل ويضمن للمصرف سلامة إدارة أمواله المقدمة له في صورة قروض ويتولد عن ذلك عائد متوقع كافي لسداد قيمة الدين.

- نلاحظ أنه يوجد ارتباط قوي أيضا بين سياسات البنك المركزي التي تحد من إمكانية سياسة الإقراض في منح التمويل (م16) ومقدرة العميل على توليد الدخل (م12) تمثلت قيمته بمعامل الارتباط 0.803.

ويمكن تفسير ذلك أن أنه توجد علاقة بين كل من سياسة البنك المركزي بسياسة الاقراض وبين سياسة الاقراض وقدرة العميل على توليد الدخل، فالبنك المركزي من خلال سياساته يتحكم بسياسة الاقراض بتحديد حجم القروض التي يمكن أن يوظفها البنك، كما أنه يحد من قدرته في منح الائتمان بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني ليخفض من الأموال المتاحة للبنك المخصصة للإقراض وكذا سعر إعادة الخصم ويتحكم في هذه النسبة حسب الظروف الاقتصادية من كساد أو تضخم، وعليه تقوم سياسة الاقراض بدورها بتوجيه الائتمان حسب تعليمات البنك المركزي وبدوره يراقب عمل هذه الأخيرة ويقوم بتحليل المخاطر الناجمة عن نشاطها من خلال القروض الممنوحة، وعليه تحرص سياسة الاقراض بمنح الائتمان للعملاء ذوي الدخل الثابت أو المتوقع فتقوم بتحليل الائتماني للعميل ودراسته بعمق لقدرته على سداد التمويل الممنوح له بناءا على العائد المتوقع منه وهذا مسعاها الأخير.

– نلاحظ أنه يوجد كذلك ارتباط قوي بين المخاطر التي تحيط بقدرة العميل على سداد القرض وانعكاسها على قرار منح الائتمان (م17) ومقدرة العميل على توليد الدخل (م12) تمثلت قيمته بمعامل الارتباط ب 0.706.

ويمكن تفسير ذلك على أن الارتباط الوثيق بين مخاطر عدم السداد للقرض والقدرة على توليد دخل أدى لوجود علاقة عكسية بينهما، حيث أنه كلما زادت المقدرة على توليد الدخل كلما قلت مخاطر عدم السداد والعكس صحيح، فتوليد الدخل يعني أن الزبون له القدرة على تحقيق أرباح كافية لتغطية التكاليف المرتبطة بفوائد القرض ومختلف التكاليف الأخرى، ففي الأول والأخير هدف سياسة الإقراض تقليل المخاطر واسترداد الدين وتحقيق أرباح في ظل مخاطرة معادلة.

– كما نلاحظ أنه يوجد ارتباط ضعيف بين المخاطر التي تحيط بقدرة العميل على سداد القرض وانعكاسها على قرار منح الائتمان (م17) والظروف الاقتصادية التي يعمل فيها العميل (م13) بمعامل ارتباط 0.249، والذي يعود بالأساس لكثرة الإجابات ب"غير موافق أو محايد" مما يفسر كذلك ضعف الوعي المصرفي لبعض الموظفين بأن المخاطر التي تحيط بقدرة العميل على السداد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية التي يعمل فيها، لذلك تعمل سياسة الاقراض بدراسة الظروف المحيطة بنشاط العميل قبل منحه الائتمان لتحدد الربحية المتوقعة من المشروع بما يخدم مصالح البنك.

– وكخلاصة لما سبق نستنتج صحة الفرضية الثانية للدراسة، أي أنّ لسياسة الاقراض دور مهم في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك محل الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الرابع المتعلق بأسئلة تحليل أسباب التعثر المصرفي

نقوم أولا بتحديد عدد المحاور المختارة والناتجة عن تقليص عدد أبعاد المنحنى المتعدد الأبعاد المستخلص من الجدول ذو الحجم الكبير المتعلق بهذا المحور (31 سطر و07 أعمدة) إلى منحنى ذو بعدين (محورين) وذلك حتى تسهل قراءته وتحليله، من خلال جدول القيم الذاتية أدناه :

الجدول رقم 12 : **تحديد عدد المحاور المختارة**

Variance représentée

	Total (Valeur propre)	**Inertie**
1	2,868	**,410**
2	1,692	**,242**
Total	4,560	**,651**
Moyenne	2,280	**,326**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

الجدول أعلاه أدى بنا لاختيار محور واحد، الذي يحتفظ أو يمثل 41٪ من التشتت الكلي. المحور الثاني يحتفظ ب24.2٪ من التشتت الكلي، وهو ما لا يمكن أن نتجاهله، إذ أنه يؤدي إلى تمثيل بنسبة 65.1٪ من التشتت الكلي، وهي نتيجة مقبولة للغاية. ويمكن أن يكون ذلك مثيرا للاهتمام في دراستنا أيضا (وعليه فالتمثيل البياني للأفراد والمتغيرات سيكون على معلم متعامد).

مما سبق ومن خلال منحنى المتغيرات أسفله يتضح أن محور التراتيب يفصل بين الإجابات التي كانت بالموافقة على 04 من بين 07 أسئلة متعلقة بالمحور الثالث للاستبيان، والتي هي موضحة من خلال الإجابات بدرجة "موافق بشدة" و"موافق" على يمين محور التراتيب، وبين الإجابات التي كانت جلها بدرجة "محايد" و"غير موافق" على أسئلة المحور والمتواجدة على يسار محور التراتيب.

الشكل رقم 11:: **منحنى متغيرات أسئلة المحور الثالث**

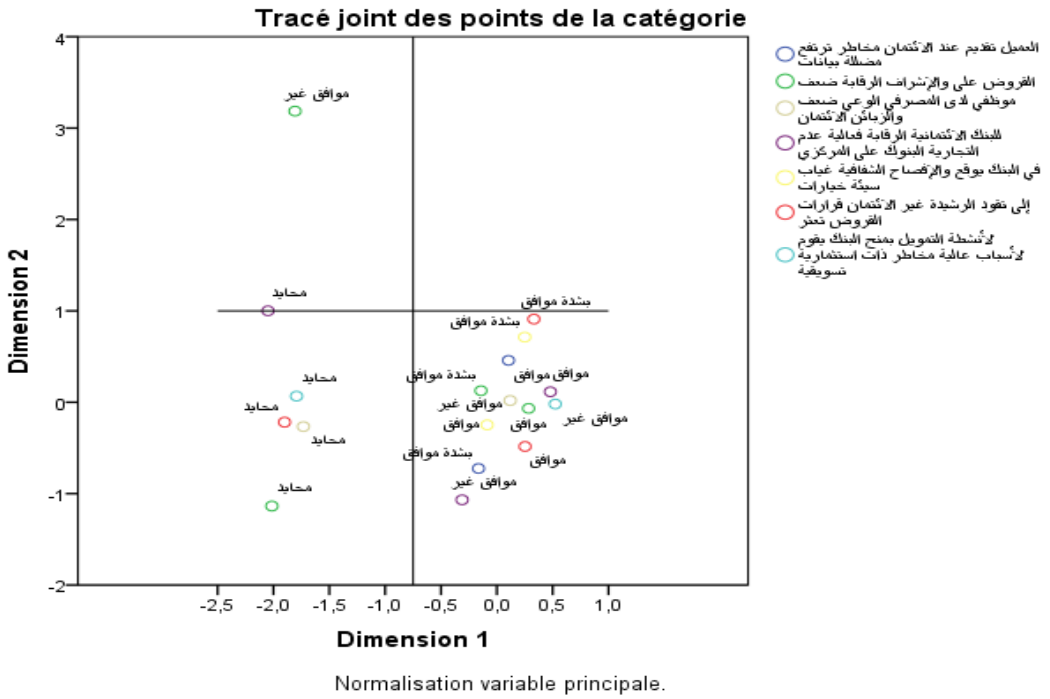

Normalisation variable principale.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

بمطابقة منحنى المتغيرات مع منحنى الأفراد الموضح في الشكل أسفله، يتضح أن معظم الأفراد المتواجدين على يمين محور التراتيب كانت إجاباتهم توضح على أن العوامل المشار إليها من خلال الأسئلة (م20، م21، م22، م24) لها علاقة مباشرة بالتعثر المصرفي، في حين أن العوامل الأخرى الموضحة من خلال الإجابات على الأسئلة (م18، م19، م23)، فإن أغلب أفراد العينة لا يرون أنها تعد أسبابا للتعثر المالي، وهذا ما يفسر وجود الإجابات عنها بدرجة "غير موافق" على يمين محور التراتيب في منحنى المتغيرات.

يظهر من خلال المنحنيات أيضا أن فقط الأفراد المتواجدين على يسار المنحنى 8،31،24،23،14،13،9، كانت أغلب إجاباتهم على أسئلة المحور بالحياد، مما قد يفسر بعدم دراية بالموضوع.

الشكل رقم 12: **منحنى توزيع الأفراد حسب إجاباتهم على أسئلة المحور الثالث**

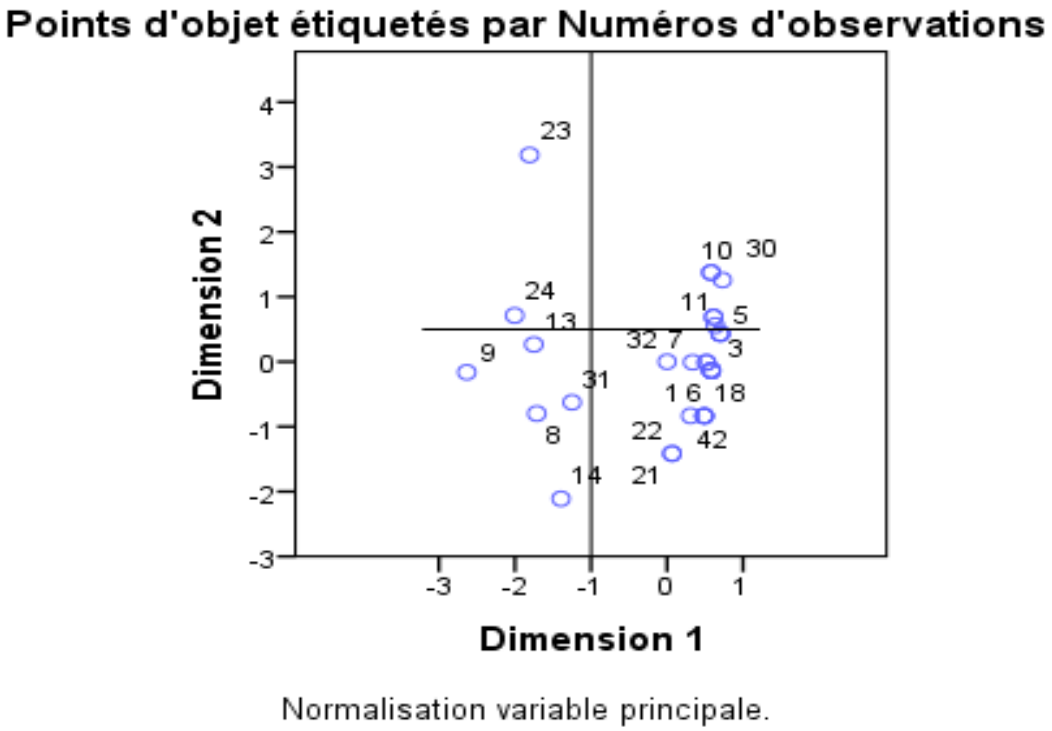

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

مما سبق يتضح أن جل أفراد العينة (24 فرد) كانت إجاباتهم تتفق على أن أسباب التعثر المصرفي تتمثل في اتخاذ القرارات الائتمانية غير الرشيدة، عدم فعالية الرقابة الائتمانية للبنك المركزي على البنوك التجارية، غياب الشفافية والإفصاح وتقديم العميل للبيانات المضللة. وللتفصيل أكثر قمنا بإعداد جدول معاملات الارتباط بين متغيرات هذا المحور كما يلي:

الجدول رقم 13 : **معاملات الارتباط بين متغيرات أسئلة المحور الثالث**

	م18	م19	م20	م21	م22	م23	م24
م18	1,000	,486	,760	,713	,142	,603	,046
م19	,486	1,000	,244	,296	,155	-,114	,061
م20	,760	,244	1,000	,446	,114	,607	-,067
م21	,713	,296	,446	1,000	,018	,229	,094
م22	,142	,155	,114	,018	1,000	-,098	,166
م23	,603	-,114	,607	,229	-,098	1,000	,206
م24	,046	,061	-,067	,094	,166	,206	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج spss

حيث تعني المتغيرات ما يلي:

م18: يقوم البنك بمنح التمويل لأنشطة استثمارية ذات مخاطر عالية لأسباب تسويقية

م19: ضعف الوعي المصرفي لدى موظفي الائتمان والزبائن

م20: عدم فعالية الرقابة الائتمانية للبنك المركزي على البنوك التجارية

م21: قرارات الائتمان غير الرشيدة تقود إلى تعثر القروض

م22: غياب الشفافية والإفصاح يوقع البنك في خيارات سيئة

م23: ضعف الرقابة والإشراف على القروض

م24: ترتفع مخاطر الائتمان عند تقديم العميل بيانات مضللة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّه:

- يوجد ارتباط قوي بين المتغيرين، عدم فعالية الرقابة الائتمانية للبنك المركزي على البنوك التجارية (م20) وقيام البنك بمنح التمويل لأنشطة استثمارية ذات مخاطر عالية لأسباب تسويقية (م18) حيث تمثلت قيمة معامل الارتباط ب0.760.

يمكن تفسير ذلك على أن هنالك علاقة طردية بين إشراف ورقابة البنك المركزي وبين منح التمويل لاستثمارات ذات مخاطر عالية لأسباب تسويقية، أي أن البنك يغلب جانب الترويجي على ربحيته وهذا مخالف لأهداف البنك المركزي والبنوك التجارية بصفة عامة، فالبنك المركزي يعمل من خلال سياسته على توجيه البنوك لاستثمارات خاصة حتى تتجنب البنوك التجارية التعامل مع الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

– يوجد ارتباط قوي بين المتغيرين، إن قرارات الائتمان غير الرشيدة تقود إلى تعثر القروض (م21) وقيام البنك بمنح التمويل لأنشطة استثمارية ذات مخاطر عالية لأسباب تسويقية (م18) بمعامل الارتباط 0.713.

يمكن تفسير ذلك على أن لقرارات الائتمان غير الرشيدة أثر سلبي على البنك، إذ تؤدي إلى تعثر قروضه وتوجد علاقة طردية بين قرارات منح الائتمان لنشاطات ذات مخاطر عالية والتعثر المصرفي، تسعى سياسة الإقراض لتوجيه وترشيد الائتمان لتمويل أنشطة استثمارية تتميز بمخاطر منخفضة، أما تمويل استثمار بمخاطر عالية لأسباب تسويقية تؤول في الأخير إلى تعثر القرض والمصرف لعدم جدوى القرض الممنوح ولا يخدم أهداف المصلحة ويعتبر بحد ذاته قرار غير عقلاني.

– يوجد ارتباط جيد بين المتغيرين، لضعف الرقابة والإشراف على القروض (م23) وعدم فعالية الرقابة الائتمانية للبنك المركزي على البنوك التجارية (م20)، قدرت قيمة معامل الارتباط ب0.607.

يمكن تفسير ذلك على أن الارتباط بين المتغيرين جيد، فالرقابة على القروض عنصر تولي له سياسة الإقراض أهمية كبيرة فتوجد علاقة طردية بين رقابة البنك المركزي وسياسة الإقراض، فكلما كانت رقابة البنك المركزي متشددة وصارمة تكون سياسة الإقراض بنفس درجة التشدد وبالتالي تؤدي إلى تشدد القائمين على منح القرض بالرقابة الجيدة على القروض والمتابعة للقرض الممنوح بأكمل وجه فتقل المخاطر المحيطة بالقرض الممنوح ولا يكون هناك تعثر للقروض.

– وكخلاصة لما سبق نستنتج صحة الفرضية الثالثة للدراسة، أي أنّه بالنسبة للعاملين في البنوك التجارية محل الدراسة، من آثار عدم التزام البنوك بإجراءات منح الائتمان زيادة الديون المتعثرة.

خلاصة :

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول السياسة الاقراضية للبنوك التجارية بولاية غرداية بالتعرف على الإجراءات التي تتبعها البنوك في عملية منح التمويل المصرفي ومدى التزاماها بهذه السياسة من طرف العاملين وأهم المخاطر التي تنجم عن عمليات منح التمويل غير الرشيدة، وللتعمق أكثر حاولنا تطبيق مضامين الدراسة النظرية على مجموعة من البنوك العاملة بولاية غرداية وكان عددها 3 بنوك، وبلغت العينة 31 فردا ممثلة في مدراء ورؤساء أقسام، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، إذ تضمن المبحث الأول الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها، وقد تم استخدام منهجين وذلك لتحقيق التكامل بينهما، المنهج الكمي الذي (أداته الاستبيان) والكيفي (أداته المقابلة)، وقد كانت كل نتائج الاستبيان إيجابية، كما تم الاعتماد على طريقة التحليل التقابلي المعمم (ACM) كطريقة لتحليل النتائج، وقد قسمت الدراسة إلى أربعة محاور وبواسطة الأساليب الإحصائية تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان لإثبات صحة الفرضيات وتوصلنا في الأخير إلى أن لسياسة الإقراض أثر كبير على قرار منح التمويل في البنوك التجارية محل الدراسة بولاية غرداية.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر التمويل المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية للبنك والمورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، لذلك تولي البنوك التجارية للتمويل المصرفي عناية خاصة بدونها تفقد دورها كوسيط مالي لما تقدمه من إسهامات في توسع النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع الذي تخدمه.

تعتمد البنوك لتسيير القروض التي تمنحها على اعتبارات وقواعد لتضمن نجاح العملية الائتمانية واستقرارها وتجنبها العديد من المخاطر التي هي في غنى عنها، يستند متخذو القرار الائتماني على الجدارة المالية والقدرة على السداد خوفا من تعثر القروض التي هم مسئولون عنها، لذلك تسعى المصارف بوضع سياسات إقراض مكتوبة وواضحة وشاملة تتعلق بالموافقة على منح الائتمان وتحديد الإجراءات الإدارية والمستندات اللازمة كما تعتمد هذه الأخيرة للمحافظة على التمويل الممنوح بالرقابة المستمرة لنشاط العميل وضعه المالي، لذا تلتزم البنوك بهذه الإجراءات لجعل البنك أكثر صلابة لمواجهة المخاطر الائتمانية وتعزيز قوته المالية.

وعلى هذا الأساس وبناءا على الجانب التطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، ونتائج اختبار فرضيات البحث والتوصيات التي وضعت على أساسها:

1. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يولي البنك أهمية كبيرة لعناصر سياسة الإقراض عند دراسة ملف منح الائتمان.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية، لكون البنك يعتمد على عناصر سياسة الإقراض لدراسته ملف منح الائتمان وأن لها أهمية كبيرة جدا لاتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه حسب تحقق وتوفر عناصر سياسة الإقراض في طالب القرض.

الفرضية الثانية: لعناصر سياسة الإقراض دور مهم في الاختيار بين ملفات طالبي القرض لدى البنوك محل الدراسة.

وهذا ما أثبتنا صحته، فوجدنا أن سياسة الإقراض تسمح بالفصل بين طالبي الائتمان ذوي الجدارة الائتمانية والعملاء غير القادرين على سداد قيمة القرض، فعناصر سياسة الإقراض تحدد حجم القرض الذي يمكن منحه للعميل حسب وضعيته المالية والقطاع الذي يريد أن يموله، كما تشمل كذلك عناصر عديدة نضيف منها الضمانات التي يقبلها البنك ويشترط أن تكون قابلة للتسيل بسرعة.

الفرضية الثالثة: من آثار عدم التزام البنوك بإجراءات منح الائتمان زيادة الديون المتعثرة. تم التحقق من صحة هذه الفرضية،

مما يدل على أن من آثار عدم الالتزام بسياسة الإقراض لمنح التمويل زيادة الديون المتعثرة، فعدم احترام أجال القروض ومجالات توجيهها وأنواعها المقبولة للإقراض والتي يتحمل البنك مخاطرها تؤدي إلى تعثرها، فسياسة الإقراض تهدف لتحقيق إيرادات تنسجم مع أسس الأمان المصرفي، فقد تم التوصل على من أسباب التعثر المصرفي سوء الإدارة وعدم احترامها جوانب المنظمة والمسيرة للعمل المصرفي.

2. الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة وضع سياسة إقراض تتلائم مع الظروف الاقتصادية السائدة.
- تشدد البنوك حول القوائم المالية للعميل والمتابعة القضائية في حالة تقديم وثائق مزورة أو مجملة.
- ضرورة توفير مصلحة أو خلية لمتابعة والإشراف على الموظفين وتقييم مدى احترامهم للعمل المصرفي وفقا لأسس سياسة الإقراض.
- ضرورة توعية الموظفين بماهية سياسة الإقراض وأهميتها.
- القيام بدورات وملتقيات علمية للتنمية الفكرية بالعمل المصرفي وأهم المخاطر التي يتعرض لها.
- تشدد البنك بالمتابعة الميدانية الدورية بعد منح الائتمان.
- الأخذ بعين الاعتبار الغرض من الائتمان الممنوح حتى ولو كان الضمان كاف.
- الاهتمام بعامل المخاطرة وتغليبه على الربح.
- ضرورة الرجوع إلى مركزية المخاطر قبل منح الائتمان لطالب القرض.

3. آفاق البحث:

في ختام هذه الدّراسة تبين لنا أنّ هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدّراسة نذكر منها:

- أثر الاستعلام المصرفي على سياسة الإقراض.
- دور سياسة الإقراض في الحد من التعثر المصرفي

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أحلام بوعبدلي ، سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها ،الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن،2015.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان و التحليل الائتماني ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2002.
3. دريد كامل آل شبيب ،إدارة العمليات المصرفية ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة، عمان ،سنة 2015.
4. سليمان ناصر ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
5. صادق راشد الشمري ،إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية ،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2009.
6. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف (السياسات المصرفية –تحليل القوائم المالية –الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية ،مصر ،2008 .
7. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ،الدار الجامعية ،مصر،2000.
8. عبد المعطي رضا رشيد،محفوظ أحمد جودت، إدارة الائتمان،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان، 1999.
9. كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي،الطبعة الأولى، دار العربي، مصر، بدون سنة.
10. محسن أحمد الخضيري،الديون المتعثرة "الظاهرة....الأسباب ...العلاج "،الطبعة الأولى،ايتراك للنشر و التوزيع ،مصر،1997.
11. منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية(مدخل لاتخاذ القرار)،الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

المذكرات و البحوث الجامعية :

1. أحمد قارون، مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل ،مذكرة ماجستير،جامعة سطيف 2 ،2013.
2. أسامة محمود موسى،دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة،مذكرة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

3. إنتصار سليماني، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة1 2016.

4. جاسر محمد سعيد الخليل ،أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص فلسطين ،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين،2004.

5. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–، مذكرة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ، 2014.

6. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية ،غزة،2005.

7. خضراوي نعيمة،إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ،2009.

8. رامي حسن الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2015.

9. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2015.

10. صديق توفيق نصار، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية و التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

11. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

12. عواطف محسن، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008.

13. قريشي خير الدين، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي، دراسة عينة من الشركات الجزائرية ، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

14. قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد منح القروض في البنوك التجارية ،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة2، 2014 .

15. محمد أليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014.
16. مراد سالم، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان دراسة تطبيقية على مصارف التجارية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
17. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية، غزة ،2007.

المجلات و الدواوين :

1. حاكم محسن محمد، علي عبد الأمير فليفل، استخدام دالة Z-score- للتنبؤ بإفلاس الشركات، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية، جامعة بابل، العدد 16، 2015.
2. الخموسي أحمد الحليوي، أحمد الشريف أحمد ، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا ،مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 15،جامعة سرت، ليبيا ، العدد الأول ،2015
3. سامي محمد أحمد غنيمي، دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة المحاسبة و المراجعة، جامعة بنها، بدون سنة

4. المقال المنشور و المداخلات :

1. بهول نور الدين ،بن خديجة منصف، إدارة خطر الاستغلال من منظور التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية، اليوم الدراسي حول : أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية ، *جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس*، 2016.
2. بوشنافة أحمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر ،الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع التحديات– ، جامعة الشلف ، 2004
3. مزياني نور الدين و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، بجامعة 20 أوت1955، سكيكدة .بدون سنة.

فهرس

المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

الملخص

قائمة المحتويات I

مقدمة..... i

1. الإشكالية:..... i

2. فرضيات الدراسة:..... ii

4- متغيرات الدراسة: ii

5- مبررات اختيار الموضوع: ii

6- أهداف الدراسة:..... ii

7- أهمية الدراسة: iii

8- حدود الدراسة:..... iii

9- منهج الدراسة: iii

10- مرجعية الدراسة: iii

11- صعوبات الدراسة: iv

12- هيكل الدراسة: iv

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 5

تمهيد 6

المبحث الأول: الأدبيات المفاهيمية النظرية 7

المطلب الأول: عموميات حول السياسة الاقراضية..... 7

الفرع الأول: مفهوم سياسة الاقراض وأهدافها 7

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض 8

الفرع الثالث: محددات سياسة الإقراض 10

الفرع الرابع: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.....12

المطلب الثاني: الإطار النظري للتمويل البنكي وخطر التعثر المالي 13

الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي ومعايير منحه 13

المطلب الثالث: أهمية السياسة الاقراضية ودورها في ترشيد التمويل البنكي و أثرها على الديون المتعثرة.....23

الفرع الأول : أهمية السياسة الاقراضية ودورها في ترشيد التمويل البنكي.. **Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثاني : أثر سياسة الإقراض على الديون المتعثرة..... **Erreur ! Signet non défini**

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 25

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية.....25

الفرع الأول : دراسة محمد أليفي 25

الفرع الثاني : دراسة انتصار سليماني.....26

الفرع الثالث: دراسة وليد حمدي باشا 27

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية 28

الفرع الأول : الدراسات السابقة العربية 28

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.....29

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....31

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية 34

تمهيد: 35

المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة 36

المطلب الأول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة 36

الفرع الأول: بنك القرض الشعبي الجزائريCPA.....36

الفرع الثاني : البنك الوطني الجزائري B.N.A.....37

الفرع الثالث :بنك التنمية المحلية BDL.....38

المطلب الثاني: الطريقة ومتغيرات الدراسة 40

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة 40

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة 41

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....42

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.....42

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة 43

الفرع الثالث : صدق وثبات الاستبيان.....44

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها 44

المطلب الأول : المعلومات الشخصية لأفراد العينة 45

الفرع الاول : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى) 45

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر 46
الفرع الثالث : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 47
الفرع الرابع : توزيع العينة حسب متغير الإطار الوظيفي.....48
الفرع الخامس : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.....48
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.....50
الفرع الأول: تحليل نتائج المحور الثاني المتعلقة بأسئلة مدى التزام البنك بعناصر سياسة الإقراض عند منح الائتمان 50
الفرع الثاني: تحليل نتائج المحور الثالث المتعلقة بأسئلة دراسة دور سياسة الإقراض في اتخاذ قرار منح التمويل 55
الفرع الثالث: تحليل نتائج المحور الرابع المتعلق بأسئلة تحليل أسباب التعثر المصرفي 59
خلاصة : 65
الخاتمة 66
1. اختبار الفرضيات: 67
2. الاقتراحات والتوصيات: 68
3. آفاق البحث: 68
قائمة المراجع والمصادر 69
المراجع باللغة العربية : 70
فهرس المحتويات 73
الملاحق 77

الملاحق

الملحق رقم: 1: الاستبيان في صورته النهائية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك

تحية طيبة وبعد....

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم بها لإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر لسنة 2017 تحت عنوان **"دور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية"**، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أراء موظفي بنوك الـ BNA، CPA، BDL لمعرفة دور سياسة الإقراض في اتخاذ قرار منح الائتمان والتقليل من التعثر المالي، ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في تحقيق أهداف هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة لإعداده شاكرين لكم تعاونكم معنا.

من إعداد الطالبة: بن زيغم مسعودة

تحت إشراف الأستاذ: عمراني طلال

الجزء الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة.

1- **الجنس** : ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر**:

أقل من 30 سنة ☐ من 41 سنة إلى 50 سنة ☐

من 31 سنة إلى 40 سنة ☐ أكبر من 50 سنة ☐

3- **الوظيفية**: .....

4- **المؤهل العلمي**:

ثانوي فأقل ☐ بكالوريا ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ أخرى حددها رجاءا ☐

.....

5- **الخبرة المهنية**:

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 سنوات الى10 سنوات ☐ من 11الى 15سنة ☐

من 16الى 20سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

الجزء الثاني: بيانات حول الموضوع

الرجاء وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة.

المحور الأول: مدى التزام البنك بعناصر سياسة الإقراض عند منح الائتمان

الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
1- تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة العملية الائتمانية وتحدد صلاحيات ومسؤوليات كافة المستويات الإدارية والفروع			
2- يحدد البنك النطاق الجغرافي لنشاطاته بما يتوافق مع طبيعة عمله وتحقق أهدافه			
3- تحدد نسبة القروض الموجه للأفراد بما يتوافق مع حجم الموارد المالية المتاحة للبنك			
4- ينوع البنك في محفظة قروضه ليحقق توازن في توزيع المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة			
5- يقيم البنك الضمانات من حيث قيمتها وقابليتها للتحول بسرعة الى نقدية ويراعي أن تكون أكبر من قيمة القرض الممنوح			
6- التزام الإدارة بالسقوف الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية للحد من التوسع في منح الائتمان			
7- توضيح المستندات و الوثائق اللازمة للحصول على القرض			
8- تحديد أجال المختلفة لاستحقاق القروض ومراعاة المخاطر المحيطة بزيادة اجل استحقاقه			
9- تحديد الإجراءات الواجب إتباعها لمتابعة الائتمان لتحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها و توضيحها من خلال العقود المبرمجة مع الزبائن			

المحور الثاني: دراسة دور سياسة الإقراض في اتخاذ قرار منح التمويل

الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1- يوجه البنك القروض على أساس استقرار الودائع ونسبة السيولة					
2- دراسة الملف الائتماني للعميل وتحليل معلوماته بدقة					
3- قدرة العميل على توليد الدخل					
4- الظروف الاقتصادية التي يعمل فيها العميل					
5- خبرة العميل قدرته على إدارة أعماله بكفاءة					
6- قيمة الضمان الذي يوفر الحماية للبنك من المخاطر المحتملة					
7- سياسات البنك المركزي تحد سياسة الإقراض من منح التمويل					
8- المخاطر التي تحيط بقدرة العميل على سداد القرض وانعكاسها على قرار منح الائتمان					

المحور الثالث: تحليل أسباب التعثر المصرفي

الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1- يقوم البنك بمنح التمويل لأنشطة استثمارية ذات مخاطر عالية لأسباب تسويقية					
2- ضعف الوعي المصرفي لدى موظفي الائتمان والزبائن					
3- عدم فعالية الرقابة الائتمانية للبنك المركزي على البنوك التجارية					
4- قرارات الائتمان غير الرشيدة تقود إلى تعثر القروض					
5- غياب الشفافية والإفصاح يوقع البنك في خيارات سيئة					
6- ضعف الرقابة والإشراف على القروض					
7- ترتفع مخاطر الائتمان عند تقديم العميل بيانات مضللة					

الملحق رقم: 2:أساتذة تحكيم الاستبيان

الأستاذ	الاختصاص
د. بن ساحة علي	علوم اقتصادية
د.عمي السعيد حمزة	علوم اقتصادية
د.بوخاري عبد الحميد	علوم اقتصادية

الملحق رقم: 3: جدول إجابات أفراد العينة

الفرد	الوظيفة	الجنس	العمر	المؤهل	الخبرة	المتغير1	المتغير2	المتغير3	المتغير4	المتغير5	المتغير6	المتغير7	المتغير8	المتغير9	المتغير10	المتغير11	المتغير12	المتغير13	المتغير14	المتغير15	المتغير16	المتغير17	المتغير18	المتغير19	المتغير20	المتغير21	المتغير22	المتغير23	المتغير24
ف1	مصلحة المقاصة	ذكر	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
ف2	مصلحة القروض	ذكر	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق
ف3	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	محايد	موافق	موافق	محايد	محايد	موافق	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
ف4	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	أقل من 30 سنة	دراسات عليا	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف5	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق
ف6	مصلحة القروض	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
ف7	مصلحة المقاصة	ذكر	أكبر من 50 سنة	ثانوي فأقل	أكثر من 20 سنة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق
ف8	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	ثانوي فأقل	من 6 سنوات الى 10 سنوات	محايد	محايد	محايد	محايد	محايد	محايد	موافق	موافق	محايد	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق بشدة	محايد	محايد	غير موافق	محايد	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة
ف9	مصلحة القروض	أنثى	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق	محايد	محايد	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف10	مصلحة القروض	ذكر	من 41 سنة الى 50 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف11	مصلحة المقاصة	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	دراسات عليا	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف12	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	دراسات عليا	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف13	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	بكالوريا	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	محايد	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق
ف14	مصلحة فتح الحسابات	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	ثانوي فأقل	من 6 سنوات الى 10 سنوات	محايد	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	موافق بشدة	محايد	محايد	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	محايد
ف15	مصلحة القروض	أنثى	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة
ف16	مصلحة القروض	أنثى	من 41 سنة الى 50 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق
ف17	مصلحة القروض	أنثى	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق
ف18	مصلحة المقاصة	أنثى	من 41 سنة الى 50 سنة	بكالوريا	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق
ف19	مصلحة القروض	أنثى	من 41 سنة الى 50 سنة	بكالوريا	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق
ف20	مصلحة القروض	أنثى	من 41 سنة الى 50 سنة	جامعي	أكثر من 20 سنة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
ف21	مصلحة فتح الحسابات	أنثى	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف22	مصلحة فتح الحسابات	أنثى	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف23	مصلحة المقاصة	ذكر	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	محايد	محايد	محايد	محايد	محايد	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	محايد	موافق	محايد	محايد	موافق بشدة	محايد	محايد	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	غير موافق	موافق
ف24	مصلحة المقاصة	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	محايد	محايد	محايد	محايد	غير موافق	موافق	محايد	محايد	موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق	محايد	محايد	موافق	موافق بشدة	موافق
ف25	مصلحة المقاصة	أنثى	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف26	مصلحة المقاصة	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق
ف27	مصلحة القروض	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة
ف28	مصلحة القروض	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة
ف29	مصلحة القروض	ذكر	من 31 سنة الى 40 سنة	جامعي	من 6 سنوات الى 10 سنوات	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
ف 30	مصلحة القروض	ذكر	من 41 سنة الى 50 سنة	بكالوريا	من 11 سنة الى 15 سنة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق
ف 31	مصلحة المقاصة	أنثى	أقل من 30 سنة	جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	موافق	موافق	موافق	موافق	غير موافق	محايد	محايد	موافق	محايد	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	محايد	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	محايد	غير موافق	موافق	موافق	موافق

الفرد	الوظيفة	الجنس	العمر	المؤهل	الخبرة	المتغير1	المتغير2	المتغير3	المتغير4	المتغير5	المتغير6	المتغير7	المتغير8	المتغير9	المتغير10	المتغير11	المتغير12	المتغير13	المتغير14	المتغير15	المتغير16	المتغير17	المتغير18	المتغير19	المتغير20	المتغير21	المتغير22	المتغير23	المتغير24
ف1	2	1	1	3	1	3	3	3	3	3	2	3	3	3	5	5	4	4	4	4	5	4	2	2	2	4	4	4	4
ف2	1	1	1	3	1	3	3	3	3	3	2	3	3	3	5	4	4	4	4	4	5	4	2	2	4	4	4	4	5
ف3	3	1	2	3	1	2	2	2	3	2	2	3	3	1	3	4	4	4	4	4	4	4	2	2	4	4	4	4	4
ف4	3	1	1	4	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	4	4	5	4	2	2	4	4	4	4	5
ف5	3	1	2	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	4	4	5	4	2	2	4	4	5	4	4
ف6	1	1	2	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	4	4	4	4	2	2	4	4	4	4	4
ف7	2	1	4	1	5	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	5	4	4	5	4	2	2	2	5	4	4	4
ف8	3	1	2	1	2	2	2	2	3	3	3	3	2	2	5	4	4	4	4	3	5	3	3	3	4	3	4	4	5
ف9	1	2	2	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	3	4	4	4	3	2	3	3	5	3	5
ف10	1	1	3	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	4	4	4	4	2	2	4	5	5	5	4
ف11	2	1	2	4	1	3	3	3	3	3	2	3	3	3	5	5	4	5	4	4	5	4	2	2	4	5	5	4	4
ف12	3	1	2	4	2	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	5	4	5	5	4	4	4	2	2	4	4	4	4	4
ف13	3	1	2	2	1	3	3	3	2	2	2	3	3	3	3	4	3	4	3	3	3	3	3	3	3	4	4	4	4
ف14	3	1	2	1	2	2	2	2	3	3	3	3	2	2	5	4	4	4	4	3	5	3	3	2	2	4	4	3	5
ف15	1	2	1	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	5	5	5	5	4	5	4	2	2	4	5	4	4	5
ف16	1	2	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	5	5	5	4	5	4	2	2	4	5	4	4	4
ف17	1	2	2	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	5	5	5	4	4	4	2	2	4	5	4	4	4
ف18	2	2	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	4	2	2	4	4	4	4	5
ف19	1	2	3	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	5	5	4	4	5	4	5	4	2	2	4	4	5	4	4
ف20	1	2	3	3	5	3	3	3	3	3	2	3	3	3	4	5	4	4	4	4	4	4	2	2	4	4	4	4	4
ف21	3	2	2	3	1	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	4	4	4	4	4	4	2	2	2	4	4	5	5
ف22	3	2	1	3	1	3	3	3	3	3	2	3	3	3	4	5	3	4	4	3	4	4	2	2	2	4	4	5	5
ف23	2	1	1	3	1	2	3	2	2	3	2	3	2	3	3	4	3	4	3	3	5	3	3	2	3	5	4	2	4
ف24	2	1	2	3	1	2	3	2	3	3	1	2	2	3	3	4	2	4	2	3	4	3	3	2	3	3	4	5	4
ف25	2	2	2	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	5	4	4	4	5	5	2	2	4	5	5	4	5
ف26	2	1	2	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	5	4	4	4	5	5	2	2	4	4	5	4	4
ف27	1	1	2	3	1	3	3	3	3	3	2	3	3	3	4	4	5	4	4	4	5	4	2	2	4	4	4	4	5
ف28	1	1	2	3	2	3	3	3	3	3	2	3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	4	2	2	4	5	4	4	5
ف29	1	1	2	3	2	3	3	3	3	3	2	3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	4	2	2	4	4	4	4	4
ف 30	1	1	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	5	5	5	5	4	4	4	2	2	4	5	5	5	4
ف 31	2	2	1	3	1	2	3	2	3	3	1	2	2	3	3	4	2	4	2	3	4	3	3	2	2	3	4	4	4